



خطی . فهرست شده

۳۹۱۴

خطی - فهرست شده -
۳۹۱۴

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح زندآباد
مؤلف: کمال بن محمد بن محمد بن علی اللاری
موضوع: تاریخ
شماره قفسه: ۴۳۵
شماره ثبت کتاب: ۷۴۱۲
۷۴۱۹

کتابخانه مجلس شورای ملی

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۳۹۱۴

[illegible]

۴۶۱۱۲
شماره قفسه ۶۱۳۵
262

77



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله هو محمود بلسان كل مدين وجميع الخائبات بآياته جميع المحامد والصلوات
والسلام على سيد خلفائه الجامع لجميع صفاته المظهر لاسمه الاعظم المظهر لجلاله
وعلى اله الطيبين وعترته الطاهرين **اما بعد** فقول الحق الحق المسمى
كمال محمد بن محمد بن علي الذي غفر له ذنوبهم وسررت قلوبهم لما كانت الرسالة الشهيرة
الموسومة بالزور آية الكاشفة عن دقائق احوال المبدأ والمعاد باوجز الفاظ وبلغ
عبارات في اداء المراد التي تضمنها الاستاد الحق والتحرير المدق الذي صرح ان يقال
في شأنه عندنا زاعوا ما كان استاد البشر والعقل الحاد عشر الاجال افضل الاجال
الاول جلال الحق والعرفان والحقيقة والايقان محمودة تسلسلته الاصفى وهذا
بكماله الاول في كفا في شرحه من خصائص زمانه قد احتوت على اسرار لم يكن
مكتشفة القناع الى الان بل على اكار له يطهر من اشرف قلوبهم ولا جان وكان شرحه الذي
منه الاستاد ايضا كالمين في غاية اليجاز والجمال في نهاية الاختصار والاشكال
ولم يتفق المشرح اخره في تفصيل مجملاته كما في حل مشكلاته بل ان اشرف المتن
والشرح كليهما شرحا متكاملا في غاية مع تفصيل المجملات بهر الحقائق مع حل المشكلات
فاستخرجت الله سبحانه واستخرجت في اراء هذا الشرح المبرومة تتوابعها حفظه مع
الحساد والمجادلة والمخرج سوسلاته على طريقة الاستاد الموضح من هوليته العلم
باب في بيان الحق كلام ناطق الصواب سدا نهو سيفة المشلول الذي يشان بريقته

مقول

يقول انا النبي العظيم وفلك نوح وباب الله وانقطع الخطاب حتى سيد المرسلين
واخوه الذي خلق من جوهره وساقى المستودع من مشرب كونه اعني سيد
وعيسى وليدين بالائمة المعصومين وسيد الاولياء المتقين اوجاهل المختار صق
هاشم ابوالسادة العزاليين مؤتمن وصهر امام المرسلين محمد بن علي بن الحسين
ابو الحسن هاشم بن الحسين والنور واحد بنص حديثه في النفس والنور فاعلم هو السيد
الماوراء كل خطه وان لم ينحى الملك ولا ياتيه فمن عليهم صلوات الله الا ان يكون
وما ستقوم من النسيم على فنن اللهم رزقنا الاكتمال الذي نزلت به وتلاوة
هذا الشرح على علم ساحة رفته مما يجعل الله تعالاه لتمام كبريائه العلم الام
والمنسولين جبال طبعه على العدالة والانتصاف والاموال من تحت بحسب الغيرة على الحق
والاعتساف في بعض مواضع الخطاء والخلل ويصلح مواقع القصور والزلل في شريطها
والنظن الفائق مع الامعان في الشامل والدور والفحص والاستكشاف اللائق مع
النظرو والتفكر فان شأني بل شأني نوع انسا الخطاء والزلل والانساف وان شأني انسا
الاحسان والحقيقة وتقبل السهل المشغ الذي لا يقف ولا يطعم على حقيقة لا واحد واحد
من كبار العلماء ولا يتدبر بكنهه الا وريد بعد دار من دار الى العرفان ولقد صدق ما قال بعضهم
في بيان هذا الحال كيف اوصول الى حادودها قتل الجبال ودورهم يتوقف على
حاجتهم وبما لم يركبوا الكف صغروا لطريقه يخوف واسأل الله الفيض والوفاء
الصدق والعلام الحق على كل باب مع التثبت والاطمئنان والبرسوخ والايقان وان يقع القلم
والصواب

تتمت في سنة ١٢٠٠

الراسخين العاملين وان يجعلها ذخرا لنا ولسائر الطالبين في يوم الدين وها انما
 في شرح الكتاب متعبا بالعلم الثواب فالله ربح الله وجهه وذا في علمه
فوجه الحكم لله لذاته بوليته بذاته الصغير الاول راجع الى المحرك كذا التوضيح
بذاته راجع الى الوجود الى المحرك بخصه حيث ذاته بغيره وليته بذاته وهو انما
ان لا يحتاج في رجوعه الى وجهه حامدا ياء اليه فانه حقيقة الحكم اظهرها الصفا
الكلمية سواء كانت للظاهر والباطن في قوله تعالى لا تعريف المشهور للمجهول والظاهر
 باللسان على قصد التعظيم فكيف يوافق هذا التعريف قلنا هذا التعريف باصطلاح
 الكشف العيان والتعريف المشهور باصطلاح علماء النظر والبيان ولا يحد فيهما
 اذ كل واحد ان يصطاح على ما شاء على ان نقول يمكن التوفيق بينهما بان يقال ليس المراد
 باللسان التعريف المشهور بالمعنى المخصوص والامكن البار بتمامه كما قد قلنا
 وهو ظاهر لطلان بل المراد بقوة التكلم وحقيقة التكلم في عرف أهل التحقيق ليس
 الاضافة والاعلام مع الشعور والارادة من الفيض المعلم ولا خفاء في ان قوة التكلم بال
 المذكور موجودة في اللسان وغيره وهذا الحاجة الى قد باللسان لان انشاء والظهار
 المذكور لا يكون الا بقوة التكلم ما قولهم على جهة التعظيم فهو محتاج اليه في غير
 من التعريف انما في التعريف المشهور فلا استغناء عنه بلفظ انشاء الدال على قصد
 وما في هذا التعريف لان المراد بظهور الصفات الكمالية من حيث انها صفات كالية
 كما هو المشهور واعتبار قيد الحقيقة في كثير من التعاريف مع خروج الاستهزاء عنه ظاهر

حلية الخد على جهة التعظيم وبعد تحقيق ما قلنا ظهر لنا حقيقة الحكم اظهرها
 الصفات الكالية وكل كمال فهو له وهذا الحكم على قاعدة التوحيد بل هو الكنتظ
 لا يستويبه واصل في صوص الحكم وغيره من المحققين الكاشفين قدس الله سرهم
 قد صرحوا بهذا الحكم في كثير من مؤلفاتهم ولا هذا المعنى ان قدس سره في المسألة فقال
 وصرح باطلا لجمال لا نقل بتقيدها ميلا لا زفر فينية وكل ملح حصة من
 جالها معار له بل حسن كل ملحجة بها قيس النبي هام بل كل عاشق كجود بل كل
 عزة وكذا الحال على هذا القائل بل ان لا تؤثر في الوجود الا الله اعني الاشياء ولا
 والمحققين من الشايعين ولما على من هذا المعركة فظهر وهذا الحكم محتاج الى ان
 واذا كان كمالا فهو له فكل جدمه له سواء وجهه او غيره بل هو كماله وهو عند
 التوحيد المحققين لانه المظهر كالات نفسه وان اظهرها على لسان عبده وافعاله
 احواله بل على لسان كل موجود ممكن سواء كان جوهرا او عرضا فلهذا يكون مطلق
 حقيقة الحكم سواء كان بين الفاعل والمفعول اختصاصا بشرا كما دل عليه بلاحي الخد في
 الاختصاص والصلوة من على المرتبة الجامعة لجميع صفاته وفي بعض النسخ على
 بالضمير بدل لغير اللام الصلوة من الله تعالى الرحمة والظاهر هذا بناء على المشهور
 قولهم الصلوة من الله تتم الوحد من الملائكة الاستغفار ومن الانسا الدعاء قال بعض
 المحققين الصلوة في اللغة الدعاء والمراد بها العتجاز واذا انشأ المحققين كما كان المراد
 طلب الدرجة وتفصيل الكلام في غير ما سألنا وهو اي الرحمة عبارة عن فاضلة الجبر

والكلام والوجود من كل خبر وكان انما سائر الكالات متفرقة عليه فان ثبت كذا
متفرج على وجود الشيء المثلث له به وعلية الكمال المتجلي بجميع صفاته تعالى اسمه
كما ورد في الخبر الصحيح وهو المصريح في كلام الصوفية والحكام والقابل للفيض الوجودي
وبما تفرع عليه من الكالات الامراض حقيقة التوبة لقوله عليه الصلوة والسلام اول ما
خلق الله نوره وقوله كنت نبيا وارثا من الماء والطين واخر ما جئت انشأته الصلوة
الظهورية هو حقيقة المحبة الجامعة لجميع الصفات لا تفرق في كل جهة فهي له بالذات ^{هو}
قابل لكل فيض صادر عن الذات اولها بالذات واخره كائنا ما كان من الممكنات جوهر
وعرضا بالتطفل والعرض وسببه من انبائها وهذا المعنى اشار بقوله سبحانه
وما ارسلناك الا رحمة للعالمين كماله لعمري من الجمع الحق باللام فعند التحقيق هو الشفيع ^{الشفيع}
في افاضة الرحمة الرحانية والرحيمية اي العامة والخاصة مطلقا اي اولا واخر فالصلوة ^{الله}
تعالى له سورة استنفاة لحدود حيث نزل اذ هو صلوات الله وسلامه عليه قابل ^{لكل}
رحمة خلقه منها تعالى اولها بالذات فظهر من التوافق بين الفريقين قرينة الجود في
الصلوة كالاختصاص في العلم ان بعض من تصدى لشرح الكتاب اورد على قوله والصلوة منه ^{عليه}
مرتبته الجامعة بجميع صفاته ثلاثة ابحاث فقال فيه ابحاثا حدها ان جعل الاشياء
مراتب للمعنى من غير جميع لانها يتسلم بقوله حقيقة الجزى والانسجام ذلك ^{الكلام}
والثاني ان النبي صلى الله عليه واله اذا كان مرتبته للمعنى جعل امتنع توجيه الصلوة ^{منه}
اليه وكان ذلك منزلة والصلوة منه على غرضه والثالث ان نزل ادا ان يكون النبي صلى

دليل

عليه

عليه والجامعة بجميع صفاته تعالى اثباته لانه نظر الى حقيقة نزع الاتحاد
فهذا اذن ما يعم الكون كله اختصاصا له بالتي هي امدح بولان اذ اثبات ذلك
له نظرا الى خصوصية خبره خال عن بعض احوال الصفات كما اوجب لادنى الاختلاف
وكالقدم عند المسلمين جميعا والمتأخرين من الفلاسفة القائلين بحدود النفس في الخلق
عند المحققين من التكميل القائلين بان العباد كايها في هذا عبارة المعترض ^{بعضها}
في الاجازة لثلاثة والاستناد المحقوقه الله دفع الاختلافات لثلاثة كتب غاية
طويلة بالرسالة شملت على كثير من الحقائق والمعارف ايتان انقل ما هو المقصود
منها بعبارة انها وان كانت سطحية مبسطة وشرح بعض مواضعها الذي يطلب
الشرح والايضاح والله سبحانه هو مفيد الصدق والصلوة هو تعطي التحقيق
والايقان في كل باب قال الله تعالى في تلك الرسالة من الامور البينة ان كل واحد من
الممكنات يدعى لعل وجود صانع ولا تعقيل قطعي وقد بين تلك الدلالة في الكتب
العقلية الكلامية والحكمة مفصلة مشروطة فطلب منها فهو هذا الوجود الممكن
بهذا الاعتبار باعتبار تلك الدلالة مظهر لمصانعه عند الحق وانما ^{الظاهر}
كما لا يحصى اليقين في مشابهة نقصان وخطا وهو ايضا بجميع صفاته كاله سبحانه
وقد عبر الله تعالى عن تلك الدلالة في القرآن المجيد بالتسبيح والتحميد حيث قال الله
وان من شيء الا عندنا خزائنه ولكن لا ينقدهون تسبيحهم وهذا ما قال به هو النفس
في هذه الاية واما المحققون من هل الكشف فيجبون الحمد والتسبيح فهم على

كيفية

مظهر

الحقيقة المتبادرة حيث يكون عليه حديث شيعي الحصة وغيره من الاحاديث الصحيحة
 الدالة على صدور الكلام من الجارات البانات باليقين الحيوة والعلو لقدره والكلام
 وغيره من صفات الانسان بجميع اجسامه من البسائط والمركبات وتقريرا ما قالوا ما ذ
 اليه كثير من الاشراقين من انباء النفس المحترقة الناطقة لجميع البانات والجمادات
 قال صاحب موصي الحكم في اول الفصل الا يوافق علم ان سر الحياة سر في الماء فهو
 اصل العناصر والاركان لا يعمل الله من الماء كل شيء حيا ومات شي الا وهو حي
 فانه ما من شيء الا يستجيب لله ولكن لا يقفه بتبعه الا بكشف الحق ولا يسمع الا كل
 حتى فكنا نحن وقال في اول الفصل الاحاط في فلا خلق على من خارجا وبعد بيات على قد
 يكون ولوزان وذو الحسن بعد النبت الكل عارف بخلافه ككشف ايضا من هان
 بل قال سهل الحق ثلثا لا تاو يا هي من الاحسان فمن شهد الامر الذي قد شهد
 يقول بقوله خفا وعلان وقال في اخر الباب التاسع من الفتوحات قد ورد ان
 المودن يشهد له من صورته من بطر ابراهيم والشرع والقبول مشحونة من هذا القبيل
 ونحن ندنا مع الايمان بالانوار الكشفية قد سمعنا الاحبار يذكر الله تعالى عارفين بلسان
 نطق سمعه اذا ناطقنا بلنا مخاطبة العارفين بحلال الله تعالى ليس يدرك كل انشاء
 وقال العارف المصري قد سره في السالك والساكن الاكلان اكنث داعيا شوق
 بتوحيد عيال في صحته وقد سره في غير النصوص الحكم والفتوحات بهذا المعنى في موضع
 من مؤلفاته وتليده اعني العارف المحقق القنوني سره ايضا في مصنفاته بل صرح اكثر

وهو

العرفاء

العرفاء الكاشفين بركا لا يخفى على من تتبع من مصنفاتهم ولا كان روع النطق
 والامر المقصود من الاعلام باحقيقة النطق والكلام عند ائمة الكشف والتحقيق
 ليس الا الاعلام بنوط الشعور والادراك من انقاع بسجانه عن هذه الدلالة ^{لنطق}
 في قوله تعالى انطقنا الله الذي انطق كل شيء وقد تقع للنفس البشرية في بعض النسخ
 وفي بعضها بالفاء والاول اسباب يفتقر لهم بحكاية هذه الدلالة بالنطق الظاهر
 فيسعون كفاحا واجهة قال الا صمى كافيهم اذا استقبلوهم في الحروف في الحديث
 اني لا كفها وانما هم اي واجهها بالقليل كما ورد في الحديث المشهور من مع لفظ
 النبي صلى الله عليه واله لم يسب ستماء مشكوة مشاءهم ولا يخفى على من
 المشابهة بين المشكوة والشعر وانما وجهه صل الله عليه واله وسلم يستجيب الحصة
 كفه القديس والاحاديث الصحيحة الصريحة في نطق الانبياء وتسليمها الرسول الله
 كثيرة مشهورة ونقل في الرسالة البشرية عن امير المؤمنين وعيسى بن الاولاد والنفوس
 على النبي وعليه الصلوة والسلام انه قال ذات ليلة سمع صوت ناقور لتصار هذا
 الناقور يقول التسبيح الفلاني فاشاله لك منقول عن كثير من كبار الاولياء واقوالهم
 على قاعدة الصوفية الموحدة لا بد ان يكون الواقع كذلك لانه انما تستلزم الحروف
 والاهل والكلام وغيرها من الصفات وهو لا بد من جميع الممكنات فلم يتحقق تلك الصفات
 في كل منها غاية الامر ان يكون تلك الصفات في الموجودات متفاوتة في الظهور والخفاء
 بحيث يمكن ان تستدل بها ولقد بالغ بعض ائمة الكشف والتحقيق حيث قالوا ان

8

انما هو في سماع ذلك الشئ لا في نفسه فانه واقع دائما بل الظاهر من كلامهم
واللازم من بعض قولهم هو هذا كما قلنا انما قولهم لا يمكن ان يكون سماع اصحابه
تسليم الحصة وتسلية الاشجار ونحو ما سمعوه اكار الاولاء هو الموضع الذي
بالنسبة اليهم كالموضع الاخر في حجرهم وانما هم مقتضيات القوى الجسمانية
التي لا تقبل ان يكونوا قد رسمعوا شهادة الاعضاء بل الاستماع والادراك
وغيره على الاموال لكل احد موطون الاخره ان لكل موطون من الموطون خاصية ليس في موطون
اخر موطون الخارج والاحساس والتخيل والتفكير وان كل منها خاصية ليست للاخر قال الله
يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا يعملون وقال سبحانه اليوم نحكم على
وتكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون والظاهر ان المانع من سماع موطون الدنيا
هو النوم المحصل من الانعام في الاشتغال بالقوى الجسمانية وبالموت سواء كان اختيارا
او اضطرارا يرتفع النوم ويحصل الانتباه فيحصل الشعور والادراك وكذا قال النبي
عليه السلام من مات فاما انتم وهذا الحديث نقول عن امير المؤمنين وصوت
المؤمنين في النية على الصلوة والقيام خيرا فان هذا السر مخصوص بالعقلاء الكما
المستحقين من الادراك الصالحة بآبائهم الاولاء وانما سماع نطق الجمادات والنباتات
للكفار عند اظهار العجرة كما ورد في الاخبار الصحيحة فالظاهر ان له سر الغر وان كان مثل
هذا السر محتمل ههنا بان يقال النفس العالية التي للنبي التي يطعمها هو العالم العنصر
ينصرف في قوس الكفرة العجوة في ساعة خصوصية بان يجعلها فيها فارغ عن الاشتغال بالآثار

بالكثرة

بالكثرة لا بحسبية المانة على السماع كما الاولاء في اكثر الاوقات في منتهى سماع
فيها ما يسمعها الاولاء المتبينون والاسرار الاخر محتملة في طلوها والله اعلم بأسرارهم واليقين
الاصل الذي اشار اليه في تلك الرسالة من نسبة الصور الى المعاني وكيفية ارتباطها بها
الموطن المختلفة للاحتجاج الى حقيقة هذا الطلب في سماع هذا الاصل فغسلنا في
ان شاء الله تعالى من المحققين من رأى لكل ذرة من ذرات الوجود اى كل وجود ممكن
بعض الصفات الكلية الكلية والافقية وهو الصفة العالية تحاكمها الحكام تلك الصفة
اى على هذا المظهر الممكن وان اشترط جميعها في ظهور الصفا التي توقف عليها بالاحاد
واشترط جميعها ايضا في الدلالة عليها اى على تلك الصفات التي هي شروط الوجود كما علم
والقدرة والارادة لكن العاقل على كل شأن من الاشياء الموجودة الممكنة حكم مقتضى
التي اصنافه موجودة كالجبروت فانها مظاهر الصفات الترتيبية مثل كونه تعالى في
مكان ولا جهة ولا اشار اليه بالاشارة النفسية وغيرها من المختصة بالجبروت والاحياء
فانها مظاهر الصفات المتقابلة لها اى الصفات الترتيبية بمعنى الصفات التشبيهية
مثل السمع والبصر والحنان واليد والقدم والاصبع وغيرها من الصفات المشابهة لصفات
الاحياء من كل فرد من افراد الموجودات الممكنة واقم تحت تسمية اسم خاص من اسمائه
هو اى في تلك الاسماء رتبة الاشارة الى هذا الموجود فيه في ذلك الاسم فبين من الموجودات
واعلم ان هذا الحكم مما صرح به جميع المحققين في مصنفاتهم من خواص ان كل شخص من الموجودات
بحسب تسمية اسم خاص جزئي في حوزة الشخص لا يشترك في ذلك الاسم الجزئي في غيره من

دات
دات
الموت

كما لا يخفى على من تتبع كتبهم ثم ان الشفاء الانسانية منظم جميع الاسماء والصفات
اذ قد اجتمع فيها في الشفاء الانسانية جميع الحقائق المجردة والمادية الجوهرية كانت
واللطيفة الكثيفة فتمثل ان يكون للطايف عبارة عن المجردات والكثايف عن الماديات
كما هو واقع في بعض الافلاجات الصوفية وبعض الافلاجات القديمة من الحكماء فتمثل ان يكون
بها الاجسام اللطيفة التي هي النور والهواء والمركب من اجسام الكثيفة التي هي الماء
والارض والمركب منها كما هو المصطلح عند جمهور الحكماء الى غير ذلك من التفاصيل التي
تعرضها متبعضوا ايات الافلاجات المنسوبة وطبقوها كما وقع في كتب بعض المتأخرين
الصوفية وبعض قدام الحكماء وان الانسان نموذج لجميع العوالم اذا العوالم على كثرتها
في المجردات والماديات وفي الانسان نموذج تام من كل منها وفي الاشارة المنسوبة الى الخلق
وعيسو والتوحيد على بنينا على الصلوة والم اشارة الى هذا المعنى حيث قال دواء
ذلك لا تشعروا له كمنك وتذكروا وانت الكتاب المبين الذي ما حور بظهر الغمر
فان تلك تعرف فعل الوجود فيجعل لوح به اسطره احتسابك جرم صغير وفيه انطوى
العالم الاكبر وقد صرح بهذا المعنى في موضع من مضمون كلامه في اول الفصل الاول
لما شاء الموتى ما من حيث سماه الحسن التلي يلعبها الاصحاب برعايتها في كونها جميع
الامر كله الى اخر هذا الكلام ثم قال بعد تمام الكلام فسمي هذا المذوق انسانا
وخليفة اما انسانيته فلم يورثه ونشأته وحصر الحقائق كلها ثم قال في موضع اخر من
الغرض ايضا شقرا على ما يوكلامه فظهر جميع ما في الصورة الالهية من الاسماء الحسن

في هذه الشفاء الانسانية فجازت تارة الاحاطة بهذا الوجود وبثبات الحق تعالى على الاشياء
وقد صرح هو ايضا بهذا المعنى في كثير من صفاته وصرح به اكثر الاكابر من الصوفية في كلامهم
كما لا يخفى على من تتبعها ولذلك سمي الانسان بالعلم الصغير لتحقيق نموذج جميع اجزاء العالم
الكبرى كما فصل التطبيق بينه ما في بعض كتبهم وقد سمي بالعلم بالانسان الكبير كما صرح بهذه التسمية
في الفصل الاخرى ولا يخفى عليك وجه تسميته وتكلمنا التسميتين مشهورتان عند الصوفية بل عند
كثير من قدام الحكماء الى هذا المعنى اشارة من قال درجته من جهات جهات مودم وروى في
شيء من مودم زاستا حور وصف جام وميم بشودم خور جام جهات من مودم هذه الاربعة
من نظرات الصم وبها سمي الانسان بالعلم الكبير نظرا الى سعة احاطته العلمية حتى قالوا
رضي الله عن لوان العرش وما حواه الفرة في اية قلبه ليعارف املاؤه كما قال لاورده
اللفظة لتذكر من عبارة المروية بجاهود والمجددين وصاحب مصول الحكم او رده هذا الكلام
في موضعين من مفعالا في الفصل الاصحاق يقول بوزيد في هذا المقام لوان العرش وما
ما ان الالف الفرة في اية قلبه ليعارف ما حواه الفرة في اية قلبه ليعارف ما حواه الفرة في اية قلبه
الاجسام بل قول لوان ما لا يتناهى وجوده بقدرة انتباه وجوده مع العين الموحدة له
زاوية من زوايا قلبه ليعارف ما حواه الفرة في اية قلبه ليعارف ما حواه الفرة في اية قلبه
ما لا تقف بالزوايا بل لا تروى وقالة ذلك بوزيد ليقدر بها على هذا المقام بقولنا
يا خالق الاشياء في نفسه انت لما خلقك بما مع خلقك لايتناهى كونه فيك فانت الخلق
الواسع لوان ما خلقك بما لاح بقلبي فيسره الساطع من سع الحق مما نطق عن خلق

فكيف الامرياسع انتهى وقد قال في الفقه الشيعي وقلب لعازف من السنة كما قال ابو
 السطاحي لو ان المرء وماله ماثر لكان الفسق في ذلوت من زوايا قلب لعازف ^{اش}
 به ثم قال ايضا وقلب سبع التويم كفي عن الحديث موجود انتهى فقول سبع القديم ^{اش}
 الى الحديث القديم المشهور يعني قوله سبحانه وسعي ارض ولا سما ولكن وسعي قلب ^{اش}
 المؤمن قال بعضهم ثلث وقع في الكلام الاكبر سعيها كذا في رجب والعلم والقلب لا ^{اش}
 وسعي كل شيء بغيره على وقال كما وسعي الخ فان قلت ليس الانسان جزءا من العالم فكيف
 يزيد على الكل قلت اهل هذا الدوقاي الصوفية يجعلون في الانسان من حيث الوجود الحائي
 وما يشتمل عليه من الاجزاء والاحوال كذا في الوجود الخارج من اجزاء العالم حتى يكون ^{اش}
 والصغير لا يكون الانسان كذا بالنسبة الى الوجودات الخارجية والعالم الكبير ^{اش}
 بجميع ما يشتمل الانسان عليه من الوجودات الخارجية والذهنية فزيد الانسان على العالم ^{اش}
 الذهنية قال العالم الكبير ايضا يشتمل على الوجودات الذهنية اذ العقول والنفوس
 الفلكية تابعة مدرك الاشياء كما هو المشهور بين الفلاسفة المتيقنين بها فلا يزيد ^{اش}
 على العالم بالوجودات الذهنية لكونها متحققة ايضا في العالم قلت اما العقول فلا ^{اش}
 احسان لها مطلقا الى سواء كان حيا ظاهرا او باطنا لعدم تعلقها بالبدن ^{اش}
 الفلكية فلا احسان لها بالحواس الظاهرة عند الفالسين بانثائها وتجردها وهم الفلاسفة
 وقييد الحواس بالظاهرة لانهم يتبنون للافلان الحس الباطن المدرك للجزئيات المادية
 كما هو المشهور ومن يجهلهم ومن يزدل الانسان على العالم بعض الاركان التي الاحاسان

الظاهرة فثبت كون كثير بالنسبة الى العالم على اهل هذا الدوقاي الصوفية برون
 يعتقدون ان الحركات بما تقوم بها بالصفات التنزيهية فقط اي بدون تعلقها ^{اش}
 لصفات التنزيهية كالسمع والبصر والجنب القدم ونحوها والنفوس الفلكية على تقدير تسليمها
 وتسلية زعمها انذاره الى النوع في الموضعين انما معرفة بها بالصفات التنزيهية وما يقطعه
 نشأتها اي نشأة النفوس الفلكية من الطوائف والروافد على تنوع واحد كما هو الخط في نشأتها
 بخلاف الانسان الكامل الذي هو الانسان المتزينة عليه الحواس الانسانية ومفاتها ^{اش}
 من هذا الاطلاق في معرفة الصوفية فانهم يثبتان بحجوة العوالم اسرها مجردة كانت او ^{اش}
 متغيرة او مستقيمة ^{اش} يعرفونها لما يعطيه جميع النشآت الحاصلة كما قيل قاله قدوة الشعار
 وزبدة الصوفاء شرف من صلح الدين عز الدين الذي نزل واستسلم به ملك ^{اش}
 الجحود سر سويدي بل دم ازوست واصل الشيخ والحجبة الانسانية والى مظهر ^{اش}
 موجود بحيث تغطيه اذ وراثته يقول في الفصل الاخرى مجرد ذكره وما حقيقة نظهر
 جميع ما في الصورة الانسانية من لاسماء الحسنى في هذه النشأة الانسانية كما رتبت لها ^{اش}
 والحجبة في هذا الوجود ودية قامت للحجبة بالافعة لله تعالى المذكورة تقف مع ما يعطيه ^{اش}
 نشأة هذه الخليفة ولا تقتصر مع ما يقتضيه حصة الحق من العبادة الذاتية فانه ما يفر ^{اش}
 احد من الحق الا ما يعطيه ذاته وليس للملك حجبة اذ هو لا وقت مع الاسماء الانسية التي تخصها ^{اش}
 وتحت الحق بها وقد تسمى وما علم ان الله تعالى اسما ما وصل عليها اليها فاستجبت ^{اش}
 ولا قدرته انتهى وقد نقل انما بعض هذا الكلام في باب الحجبة المذكورة وقول الله

فان الملكة

احتمولها ان يكون بعض بطون الامانة الواقعة في قلوبنا ما ناعرضنا الامانة التي
المعرفة التامة الساسية من اعطاء جامعها الشاة وهي الحاصلة الشاة الانسانية لا غير
قبل اتمامها بامانت نواتك شدة في فعالها من ديوانه زدد واعلم ان السعة
الانسانية التي استلها المص على كون الانسانية كبريا بالنسبة الى العالم وجهها
كذلك بعض المتأخرين لكل الوجه الظاهر من كلام الشيخ في فصوص الحكم وغيره من المحققين
قبول القليلات الغير التامة التي وسعته الذات التي اعني الذات مع جميع الاسماء والصفات
الغير التامة التي باوسما الدماء والافاعي العلم العلوي والسفلي وما كان وصفا
الجزء اكان وماذا ياتي في الحديث المشهور وقل وجه اخر الانسان المركب من النفس والبدن
على اجزاء العالم من الجواهرات المادية الطليقة والكنيفة كما تفرق ويرى في العالم
والصفات الانسانية من تركيب النفس والبدن واذا قلت من تركيب النفس والقوى المتحركة
كالشهوة والغضب نحو ما في الغضب المتحركة والباطنة المتحركة ومنهم المحققين
الصوفية من يرى يعتقد ان كل موجود مظهر لجميع صفاته تعالى الى الكلية والجزئية من حيث
والا لتمام لا لتمام الموجود عليها على تلك الصفات باسمها كما اشار اليه من قبل المحققين
الكل في الكل في كل صفة تمامها حاصل مظاهرها في كل وجود وشار الى هذا المعنى
من قال درجته بنامهم فيكون نظري هو كنهه كافي في تحقيقه في روده يد
كهرة هناك جابستهم في جون وذكوى الا انهم لم يظهروا في ظهور تلك
في الموجودات مختلفة بحسب جلالة الالاهة على تلك الصفات وخصائصها خفاء الالاهة وعلما

جميع

وتفصيلها

وتفصيلها هذا مفصل اكثر المحققين وهو اللازم من لقاعة القرقر قد هم كما ذكرنا انها انما
لزم اللازم منها وقد وضع بهذا المعنى الشيخ وتلذذ اعني الحقوا على في القوي وكثيرين
مختلفاتهما والظاهر على فكر مرتبة من مراتب الموجودات ما غلبت به الانسان بعض
والصفات وبعضها خفي لا يظهر حكمها اظهرها من مرتبة الانسان وقد يعبر عن ذلك
الخفاء والظهور بالكون والبروز ويعبرون به الى هذا اللفظ المعبر به جميع الاسماء والصفات
مدحمة مدخله ودرجته بنوع من المظهر في كل موجود ولكن بعضها بعضها
فيه في تلك الموجودات الحكم والافا وبعضها خفي الحكم والافا مستورة مستورة
الحكم والافا الحقيقية الانسانية جميع الاسماء والصفات فيها في الفرد والكلانها
كما صرح الشيخ وغيره من المحققين قد رتبوا اسرارهم ظاهرة باظهارها وحكمها ظهورا
ليس في تلك الاسماء والصفات ظهورا في رتبهم من المظهر في الحقيقة الانسانية
بل مثله في شئ من المراتب الموجودة في الحقيقة الانسانية فهو في الانسان كحجاب
بج الصورة مخفية مختار من جميع اجزاء العالم لا يصادق في رتب هذا الكتاب في غير
ولا كبرتها جوهرا كانت ورضا الا احصاها الى احصاها في الكتاب الصغير والكبير
الموجودات في الجملة جميع الموجودات الفصلة في رتبة العالم من جهة وثبة في الكتاب المختب
ايضا مع شئ في ذلك كما قرنا في تفسيره نسبة الانسان الذي هو الكتاب المختص المختب الى
جميع العوالم وجملة التي هي الكتاب المطول المختب منه نسبة القرآن العظيم الى جميع الكتب
السمائية حيث حوت القرآن مع محاورته جميع ما في الكتب السماوية واسرارها كما نقل عن الميرزا

الكتب

ويصوب الموحدين على شيئا وعلى المصلوة والم انما جميع ما في الكتب السماوية في القرآن
وجميع ما في القرآن في فاتحة الكتاب بحرفي القرآن جميع الحقائق الخارجية والدة
وحرفيها الحكماء الحقائق وصفاتها الشريفة والسليمة فيكونها جميع العلوم
التصورية والتصديقية كما اشير اليه بقوله نعم ولا طريق الا بالاف كتنائيد معين
او جعل الكتاب هو القرآن المبين كما فسر به بعض المتأخرين وهو في المعاني المذكورة
امور مقرر عند القوم مفروق عن غرضهم ولا حاجة الى تفصيلها والاعتدال عليها
ولما كانت حقيقة قائلها بالصفات الكمالية كما ذكرنا في اول الكتاب فتنظر في كل
موجود بمنزلة كلام صادر عن تعال على صفة الكمالية بل كل موجود كلام صادر عنه على
بواسطة التمجيد هو المشهور في عرف الصوفية فهو في ذلك الموجود حمله على ما صار منه وكل
موجود يظهر صفات الكمالية له تعالى كما ذكرنا وجوده هو المحل بالمعنى المصدرية في الكلام
بالكلام الدال على المحمل وان تجرير بان المحل بالمعنى المصدرية هو اظهرها بالصفات الكمالية
ولاشك ان الاجاد اعني فاعلة الوجود ليس نفسه بل مستزما له اما ظاهرا وكذلك
التكلم بالكلام ليس نفس الاظهار بل مستزما له ففي كلامه مسامحة كما يقال عذر العبد
وجوده ونفي النقصات ونفس ذلك الموجود هو المحل بالمعنى الحاصل بالمصدرية في الكلام
الدال عليه في هذا الحكم ايضا مسامحة لا شك ان كل واحد من الموجودات كلام هو
بالذات يظهر الصفات الكمالية فيكون كل منها آلة المحر والاختفاء في ان المحر بالمعنى الحاصل
بالمصدر هو معنى المفعول المطلق كما قرره في موضعه وهو ليس له المحر حقيقة التي هي

النفس

والكلام

ذلك
او الكلام وكما في الكلام حذا بالمعنى الحاصل بالمصدر المعنى المحر وبذلك انفس
الموجود حذا بذلك المعنى المعناية المذكورة ولما كانت الانسان الكامل اعلى مرتبة في تلك
المنفعة التي هي منفعة حدة على جميع الموجودات لان اظهرها بالصفات الكمالية التي هي
انما تسمى بالذات اظهرها بغيره الموجودات كما ذكرنا في اول الكتاب في شرحه على ما
الكشف في اعيان خبوت الانسان الكامل من رتبة عليا من رتبة عليا من رتبة عليا من رتبة عليا
الكمالية الحاصلية التي اظهرها بالصفات الكمالية لا يتصور ان يكون له ما يليها من الصفات الكمالية
ومقاله يدل على ان صفات الكمالية لا تظهرها الا بالصفات الكمالية لا يشك في ذلك
الاظهار وغيره من الموجودات ونطق الانسان الكامل به بان صفات الكمالية هي صفات الكمال
الاستدلال المذكور كلها انطوائيا كما لا يفتيحي اليه في غاية نقصان وقصور فهم هذا النطق
من له اذنه واعينه والظاهر انه اراد بالكمال عدم الاستعداد الذي لا انما في مرتبة العبادات
وغيره من الاحوال اللدنية والحاجية اذ كونه انسانا لا يستلزم ان لا يكون له صفات الكمالية
الكمالية فهو في الانسان الكامل اقصى مراتب المحمدية وعلوه وجماله الذي جعله تعالى بها بذلك
المرتبة في القدر وهذه المرتبة العليا هي المرتبة المحمدية المحر والاختفاء في الكلام
اختصاصه على التبع له وله من صفات الكمالية العليا من رتبة عليا من رتبة عليا من رتبة عليا من رتبة عليا
ولم يكن بين الانبياء بلوا الكبرياء والقيمة التي هي صفات الكمالية من رتبة عليا من رتبة عليا من رتبة عليا من رتبة عليا
في الحديث الصحيح وهو قوله ص ما ناستدوا ادم يوم القيمة ولا نخر ويذكر قوله المحر ولا
فخر وما من شيء يومئذ الا من سواه الا تحت لوائه انا اول من ينشق عنه الارض والخراب

ان على وجهه يكون هذا له جميع صفات الكمال وفيه في هذا الكلام الذي أطلق فيه خبره
 التي هي كمالها ايضا واراد بها الرسول اشياء باهية صلاية عليه واله وسلم كالاختصاص في قوله
 المصطفى هذه اعبارة بمعنى قوله والصلوة الخ التي هي على النبي صلى الله عليه وسلم نفس الكمال
 للدلالة على ان ذلك الكمال على جميع صفاته تعالى كما مر تقريره فيكون معنى قوله تعالى
 لجميع صفاته تعالى كونه لا أو مستمرا على جميع صفاته تعالى ويستبين من هذا الكلام ان
 المحرر في ان جنسها ما يكون لا أو مستمرا على جميع صفات الكمال التي هي المحرر وهذا القسم
 حقيقة ان سمي المحرر انما انما يكون لا أو مستمرا على بعض صفات الكمال وهذا القسم خلق
 سمي المحرر انما وليس في هذا الكلام انما على قوله عليه واله وسلم تمتد جميع صفاته
 تكون معرفة في كماله يحصل الشبهة الثالثة انما هي صفات المحرر ليس الا
 دلالة واشتمالها عليها واطلاقه في المحرر على قوله عليه واله وسلم انما على المحرر
 كما مر انما في كلامه وبطريق المبالغة كما في جملة حيث جعل فيه العادل نفس العادل
 مبالغة كما يشهد بهذا الاطلاق تسميته صلى الله عليه واله وسلم بالتمام والكمال على المبالغة
 كما مر انما وانت خبر انما على المحرر انما على المصدر على وجه المبالغة المبالغة كما
 اشترانا اليها نفسا فنظر من معناه معنى قوله والصلوة الخ التي هي كمالها ايضا واراد بها الرسول
 في هذا المقام من اللطافة على وجه سحره وانوارها بالتحقيق وليسوع يسهل مقوله
 في حلق الرضا الا وجميع حلقه وانما جميع رضيع الذين لم يقطعوا نظام الصبي في حاله
 عن امه ومن غطيت الام ولدها عن رضاعها لان نقلها من افانق لظلال سلافة من في

الفراق ما بين مقدار الحلبتين من الوقت والبقية بالكرام الله الذي يجمع بين
 صارت الووابة الكثرة ما قبلها والجمع في قوله فارق مثل خبره واشياء ثم انا وبقية ولا يخفى
 على من لا لغة هذا الكلام وقد مر ان في الاستبيان معنى تلك الفقرة ودفع الشبهة على
 الوجه المذكور المحرر كما مر ان في الاستبيان معنى تلك الفقرة ودفع الشبهة على
 اذا لم يلح بسا بقية الطعام في قوله او خرج لسانه فخرج به شفيعه والظاهر ان التليط
 بمعنى اللط اذا مراد به الكثير يقال يقع التمر نوعا ونوعا فخرج وفيه فتح الفاء وضما
 مثل الضج والضج وقر الكلام في قوله تعالى ونوعه والظاهر ان المراد بالمصدر هنا الصفة
 التي بمعنى الصبح وايضا لانها الحقائق في الجواهر في الصفة الضعيفة التي لا يعلم في
 بان التليط من افانق في خلاف سلافة وما العالون بالهون في المرتبة الجاهل
 التحقيق الذي لا يغتد بالارفاق الربانية والاعذية الروحية التي هي الحقيقة والعلو
 اليقينية فلا يحتاجون الى ذلك التليط والصح لقوة فوهم واختلاف تلك الارزاق
 وقصورهم تلك الافنية وفي تقريره في الشبهة المذكورة بوجه لا يحتاج الى هذا التكلف
 الذي ازهدنا من اقول لا مفسلا وان افنى الى التطويل ضمير مرتبة راجع الى
 المحرر كما هو الظاهر من العبارة فيكون معنى قوله عليه واله وسلم مرتبة من مرتبة تعالى وهذا
 المعنى المراد بالمرتبة على تقدير عدم الضمير كما في بعض النسخ والشبهة منقطة ما لا بد
 فلا بد المراد بالمرتبة في المرتبة المعنوية لا الصورية كما كانت فلا يلزم تقاسمها ولا
 المرتبة على هذا المعنى شايخ في كلام الصوفي بل في كلام اكثر المتكلمين والحكام كما لا يخفى

على من تنبع صفاتهم وليت شعرك ان هذا المعترض ما يقول في الجنب اليد والاصبع
والقدم ونحوها من اوصاف الدالة بحسب الوضع الاول على الجسمية وما يقول في قوله
فانما قولهم وجهه ونحوه من الايات والاحاديث الصحيحة الدالة بحسب الوضع الثاني
على التمكن المستلزم للجسمية بل ما يقول في العبارة المشهورة بين ارباب النظم ان
الظواهر على سائر الوجوه ذات والعلية شئ الى ان لفظ السلسلة بل لفظ الطرف
والاكتفاء بحسب الوضع الذي يدل على معنى يتلزم الجسمية والمراد بتلك العبارات
باسرها معلوم عن جميع المحققين قال المعترض في هذه الشبهة في المراتب
قلنا انتم اقول بعض التكميل ان الخاليج اريد بقوله ان الحق انما هو الحق او مروي
سوى كلام الخاليج بعد التقدير المذكور ليس على معنى مكلف بخلاف هذا وقول هذا
وان كان غير مراد المص لكونه لاداه احده هذه العبارة يصح وليس فيه كثير تكلف كما ترى
واما الشبهة الثانية ان الحق يصل الى الله عليه والادوم اذ كان مرتبة الحق عز وجل ان
توجبه الصلوة اليه يمكن ان ذلك بمنزلة والصلوة منه على نفسه فلا نالنا بمنزلة
على نفسه فان مرتبة الشئ مغايرة له بالذات سواء كانت صفة له او غير صفة وما قال
بعد هذه تقرير الشبهة ارجع الى المرتبة هي الصفة وصاحب المرتبة الذات والذات هي الصفة
لانها علمها وموجودها قلنا افسلت شئنا في محلوته والاصادة عن الذات والاكالات
الحقيقية فلا نقابلها مقابل صفات شئنا في لوازم ذاته ولوازم الذات لا تستدعي صفات
بل جعلنا تابع جعل الذات جودا وعرضا فان كانت الذات محمولة كانت لوازمها محمولة

وهي
انه

سبحانه

والصحيح

بالاجل الذاتي للذات فلو لم يجوابه مرتبة شئنا الا يلزم ان يكون صفة من صفاته
حتى يرد ما اردوه ولو سلم ذلك فلا يتم ان صفاته على تقدير زيادة تلك الذات كما هو
الشيخ الا ترى اننا هم منهم المعترضين بعلو الذات ولا ضرورة عنها اذ يلزم من هذا
يكون وجود تلك الصفات لا من غير كونها وليت انما التمكن والاعنى للجسمية لا
الموجود الذي لا يكون وجوده من غير فعل توحيد الوجه في ذلك ولو اكبر كيف
عاقلة هذا القول قوله في بيان معنى محمول الصفة والاكالات الواحد الحقيقي فاعلموا
مع الا يتم ذلك لوان كان يكون صفة تلك الصفات على ذات متوقفة على بعض الصفات
الاختياريات السابقة على تلك الصفات الموجودة الصادقة عن الذات فلم يكن ذات
ووجهه علم تامه تلك الصفات فلم يكن الواحد الحقيقي فاعلموا بالامعان ولو سلم الا
فلا يتم استحالة فاعلموا بالاشارة باسرها بل اكثر التكميل يجوز ان يكون الواحد الحقيقي
وقابلها ما يكون مدالا من غير تكميل كما هو الصريح في اكثر الكتب الكلامية والادلة
التي اوردتها الحكماء لاثبات هذا المطلب بدخوله ولاعتراض الدائرة عليها مذكرة
في الكتب الكلامية والحكيمة كما لا يخفى على الممارسين في الفقه واما الشبهة الثالثة
دفعها من اصل القول عند ذكر الكشف الذي يذكره المص مع تقرير الدفع بمقتضى
ان شاء الله تعالى ونرجع الى شرح تمة الرسالة قاله فان قلت ما ذكرته من كونها
على الواسع مرتبة الكلامية شئنا انما يتبع على الشئ الذي يوجد فيها الضمير
الضمنية التي هي على مرتبة يكون الضمير ليجاء الى الجود يكون المراد بها جميع الصفات

الكافية اى جامعة تلك المرتبة من الجواهر ان هذا الحد من شئ لوصفه تمام
 جميع صفات الكمال واما النسبة التي ليس فيها الضمير على النسبة التي فيها على الـ
 الجامعة فلا يجرى هذا التخصيص الذي يفصل الالهي عن اللفظ ولا على تلك
 المرتبة من مرتبة الجبر ليس يكون المراد بجملة الصفات ولا تسميها اى لالة الجبر الذي
 هو عين تلك المرتبة على الصفات فلكل الجواب يمكن جعل الامر في المرتبة بلا على الاضافة
 مرتبة يمكن ان يراه هذا المعنى الذي تفصيله منه وهذا اللفظ بان معنى من هذا اللفظ
 مرتبة من مرتبة الموجودات لا مرتبة من الجبر ولا مرتبة الجامعة تلك المرتبة بل هي
 اى هي مرتبة مرتبة مرتبة لوجوب جميع الصفات من حيث الالهي لالة تلك المرتبة عليها
 لا من حيث تصانها الى المكونة فالله في هذا الكتاب جميع صفات
 له فيكون من هذا القول لادلائه ولا تسمي هذا الكتاب على صفات ذلك
 لو كان في هذه الصورة التي هي فيها التبادر في هذا المعنى المذكور لا يتبادر
 خلاف المعنى المذكور ايضا يعني بعد التعليل والتسليم المعنى المذكور في الالهي في العلم
 اللفظ فيكون حمل اللفظ المذكور على المعنى المذكور من غير تكرار كما عرفت
 ومن اصول المقربين عند الله اكتشاف الحقيقة وهذا هو الاصل الذي لا غنى في الالهي
 وذكرنا ان منشاء دفع الشبهة الثالثة بوجه لا يحتاج الى التكلف الذي لزمه المعنى
 الذي فيها ان الصفات احكاما واحدا لالذات المعنوية بها العلم فانه نصير
 الذات على ان القدرة نصيرها الذات فادراكا الى غير ذلك من الصفات كذلك الذات

منه من صفات الكمال
 لانه لا ينفك عن صفات الكمال
 فيكون هو صفات الكمال
 فيكون هو صفات الكمال

احكاما

احكاما واحدا لالذات العارضة للذات فالعلم بالتشابه الى الذات القديمة نصير
 كالذات لتسوية لها واذ اتينا اى غير مستفاد من الغير وكل في الوصف من مبرهن في
 والعلم ايضا فالتا لوصف الحادث يصير حادثا مستفاد من الغير وكل في الجبر ظاهر
 لا يحتاج الى ان يقرر عليه الوجوب لاطلاق العلم من الذات والغير في اننا قد
 حقيقة المطلقة معنى واحد نصير هذا المعنى الواحد بالنسبة الى الذات الغنية
 الغير مطلقا وجوا ذاتا يكون وجوب وجوده بالنظر الى ان الواجب بالنسبة
 فيه لغير الذات الاحدية الغنية وجوبا غير لان غير الذات الاحدية يمكن للمبرهن
 الدالة على وجود الواجب فيكون وجوب وجوده مستفاد من الغير وهذا معنى
 الغير في الشئ قد صرح في الفصل الذي في هذا الاصل واصل اخر اضاف في هذا
 الاصل المعنى كون كل من الامر الكمال والوجود المعنى لمحكم وان في الاختلاف العلم والامر
 الكلية وان لم يكن لها وجود في معانيها معنوية معلومة بلا شك في الدهر في
 لان العلم الوجود الغني ولها الحكم والامر في كل ما الموجود معنى ثم قال في بيان ذلك
 هذا الامر الكلي يجمع اليه حكم من الموجودات العنصرية بما تطلبه حقائق تلك
 العنصرية كسبها العلم الى العالم والحياة الى الحيوان فالحقيقة معنوية والعلم حقيقة
 متميزة عن الحقيقة كما ان الحياة متميزة عنه ثم يقول في الحق تعالى ان على اوجوه فهو الحق
 العالم ويقول في الانسان له حياة وعلم فهو الحق العالم وحقيقة العلم واحد حقيقة
 الحياة واحدة ونسبتها الى العالم والحق نسبة واحدة ويقول في علم الحق في قوله تعالى

تدبرا

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

مرفوعه

الانسان انما يحدث فانظر احدية الانا من الحكم في هذه الحقيقة وانظر الى هذا
 بين العقول والوجودات العسة كحكم العلم على قلم بران يقال في انما الحكم
 الموصوف به على العلم انما يحدث في حق الحادث فترى في العلم قد مضى وكل واحد كونه
 محكوما عليه وانتم في شرح الشرح قد كدام الحكم على قوله ولا شك ان اذا قيل ان
 متصف بصفات غير وليم يرد به هذا القول انصافا تصادف به تلك الصفات
 للصبر ومع الاحكام التي تستفيد بها تلك الصفات من ذات غير وتستفيد بها تلك
 الصفات بسبب لقيام مقام الصفات به غير وغيره في الشخص من الاحكام والا
 الى الغاية لقيام تلك الحقيقة الوصفية به وبذلك القول انصافا تصادف به
 بتلك الحقيقة الوصفية من حيث هو وحيث هو تحقيق ما قيل ان ان زيد متصف
 بجميع صفات غير ويظهر به اخر لقوله على المثبة الجامعة بجميع صفاته وظهر بهذا
 وقوله ان وقف بحسب يحصل بحقائق العلوم وذا يتقوا واستعد بحقيقة
 الاولى له لهذا الوجه هو بان انصافه صلا تنعيل له ولا جميع صفاته
 على ان لا يتلوه كونه متصف بها بتلك الصفات مع احكامها التي يلزمها تلزم الاحكام
 الصفات من انتسابها انتساب الصفات الى انتم بل المعنى المظهر منه من انصافه
 صلا تنعيل له ولا جميع صفاته على علم اخر حقيقة في قولنا ان زيد متصف بجميع صفاته
 عبروا انصافه صلا تنعيل له ولا جميع صفاته تلك الصفات الثابتة له كما من حيث هو مع
 قطع النظر عن الاحكام والآثار الحاصلة لتلك الصفات الناشئة من خصوصية ذاتها

در
 في حق تنبيه

عاود

على قياس ما من انصاف يد بصفات غير وما ورد في الحديث الصحيح المشهور
 قوله صلى الله عليه وسلم على صورته في بعض الروايات على صورة الرحمن والمراد من الصورة
 الواقعية في الحديث الصورة المعنوية التي يرجع الى الصفة فاطلاق لفظ الصورة على الصفة
 من قبل اطلاق الخاص وراة العام في الصورة في اللغة هي الشكل الذي هو وصف خاص
 للجسم كما يقال في عرف العلماء صورة المسئلة كذا ويدبرها الصفة وان كان غير معنى الصفة
 مناسبا ايضا في هذه العبارة كما يظهر في ادق تأمل احققه الامام حجة الاسلام في شرح
 الاحكام والامام وكثير من الأئمة الاحكام من حيث انهم كانوا يسمونها باللفظ الصورة
 هذا الحديث بمعنى الصفة كما لا يخفى على من تتبع كتبهم فانما يتبع على ما اشرا اليه خبر
 والمجمل انما هو قوله والمراد بالحالية وقعت العين من مجرد الصفات بيان ما اشرا نفع
 الخصوصية الناشئة من انتسابها انتساب الصفات الى الذات المقدسة كما لا يخفى على من
 ادق فطنة في تدوير تسميتها وانما تأملت حتى انما مل وجدت حقائق الصفات
 الالهية اذ جردت عن الخصوصية الناشئة من الانتساب الى الذات المقدسة الكاملة من
 الوجه كالقدم والكمال الناشئ من انتسابها انتساب الصفات الى الذات المقدسة متماخ
 انصافه التي صلا تنعيل ولا يلزمها بتلك الصفات كالعالم اذ جردت عن الذاتية متعريف
 معاهدا والكمال فان علم غيره بالنسبة الى الذات ناقص من الجهات المتعددة كما ثبت في الكتب
 الكلامية والحكمة والسؤال لازم لذاتها اي شمولها لكل ايقن ان يعلم تصديقا او تنقوا
 كل الوجوه كما برهن عليه في موضعه والقدرة والقدرة اذ جردت عن الكمال والشمول

كان م

في الوجود فهو ما انقبض اليه الثابت بالخارج كما هو الظاهر بالمتوضيع والتقرير وعلى هذا
 فالمراد بالثبوت في هذا التعريف هو الخارج كما هو المتولد من الاطلاق في العرف مطلقا
 خصوصا في عرف اهل اللغة واما الخارج الثابت للغير المعبر عنه في نفسه كالمعنى ^{نظرا}
 وخصر لفظة الحقيقة بالاصطلاح اصطلاح العلم لكنه الشيء المحقق كذا الشيء
 مهية وهي ما يتركب من السوال بما هو الظاهر المراد بالتحقق هنا ايضا هو ^{الخارج}
 اذ الفاعل في عرف العلم اطلاق الحقيقة على الهيئة الموجودة في الخارج بحيث لا يكون ^{المراد}
 المعنى الا من زعم بطلان الحقيقة على ما تاول اليه مطلقا اى سؤالا كانت موجودة في ^{المراد}
 العلم لا يتبين المعنى المصطلح اما باعتبار احد الميكن المستلزم للكلية فيكون هو ^{المراد}
 باعتبار كون التحقق لما خوفيده هو الخارج والمأخوذ في المعنى هو العلم وان خبير بانه
 قد يطلق على لفظ الهيئة والحقيقة والذات ولكن على ما به الشيء هو هذا المعنى ^{هو} مثال
 لكل يلغى في الخارج والذهني بان الحقيقة بهذا المعنى الاصطلاح متساو والمعنى المعنى
 بل اذا اخبرنا اننا قبل في المعنى للمعنى كلفه المحقق كان المعنى يخص من الاصطلاح
 والدقيقة هي السر الذي في المعنى المعنى الذي لا يطرح عليه هذا الشكل احد الدقة
 قسم من الحقيقة اعني الحقيقة الخفية التي شكل الاطلاق قرينة الدقائق اهل وعلى
 المعرفة والاطلاق من الحقائق ولذا لا يخبر عن تلك الحقائق بلفظ بل المشعر بالاراد
 في قولنا بل من الدقائق ^{من} من الانباء بمعنى الاخبار اى هذه الدقائق والحقائق
 والدقائق مما ينبثق عن ^{من} تنبها كاستدراكنا في ادعاءنا من الكتاب ^{من} من البناء

عليها

على قبحها ان كانت على ما تنبأ تلك التنبهات والتنبهات ^{ملين} الوافين بالمتا
 على اوطى العقلان او طرهما جميعا وهو ما علم من الحقائق غير ^{في} في قوله بل ^{الحج}
 والجهالات الطرفان متعلقان برؤيتين افراد الظاهر والليل مع جميع الحجج والجهالات ^{التي}
 المناسب جميعها لا يخفى اشارة الى قوله الكفر كلمة واحدة بانه في هذا الامر الجمع
 وكذا في هذا الحديث الصحيح الذي قد رآها اقدم اهل الحجج والجهالات اعلى خلاف
 طريقها ويطبقها في عدم الوصول الى المقصد باعتبار اتحاد انواع الكفر وانواع الحجج
 للجهالات فمن عدم الوصول حكم بان الكفر كلمة واحدة وناسبا لفراد الظاهر والليل
 مع جميع الحجج والجهالات لا فقد ^{للمع} الصباح فقد طلع الصباح اظهر الحق فان استغاث ^{لفظ}
 الصباح والنور وشبههما الحق والواقع شامخ وكذا استعارة لفظ الليل والظلمة ونحوهما
 الباطل ^{نادى} نادى على الحق المنتهية للاستعانة برؤيتين على اوطى العقلات عند طلوع
 هذا الصباح ^{في} في الفلاح والنجاة من غدا بالمعنى ساحة العز ووعدا
 النور من نور الجنان الناشئين من الحجج والجهالات وهو العذاب الاليم والعذاب ^{العظيم}
 الذي قاله كفارنا الله الوقت التي تطلع على الاخرة ^{لا} لا وشان ^{ان} ان تطلع ^{على} على الحقيقة
 من ^{من} من بها الحقيقة بما يحفى الصور الربيع من نظر المحققين عنها تلك الصور
 المتدينين عن صانع الخلق والاولى المستعانة بالصوفية بذات العقل وهو الذي يخلق ^{ظاهر}
 والحق وانما يكون الحق منه آية الخلق اختصارا للآلة بالصورة الظاهرة فيها ^{الطابق}
 بالحسنة بالجملة ما يكون بالخلق محجور الحق وماذا يصير في الحق ظاهر والخلق باطنا

هو الذي

عكس الآخر فيكون الخلق عنده مرة الخلق يظهر الحق عنده وهو خلقه الخلق في الحقيقة
بالصورة وبالجملة ما يكون الحق مجزأ عن الخلق وهو الشيء أيضاً صاحب الجمع ولما ذكر
والاعتقالي في الخلق في الخلق والخلق في الخلق فلا يجيب بأحد من الآخر بل في الخلق
الواحد بين متقاربان وجهه وخلقاً من وجهه فلا يجيب بالكثرة عن شهود الوجه الواحد
نراهم في شهوده كثره المظاهر لحدته الذات التي تجلي فيها وبالجملة ما يكون كل من الخلق والخلق
شهوداً له غير مجزأ عن الآخر وهو الشيء أيضاً صاحب الجمع والقفاً صاحب جميع الجمع
والبقاء بعداً عنها ولا يخفى عليك وجه سائر تلك الاستدلالات وإليها أشار الشيخ بقوله
ففي الخلق من الخلق كنت ذاهباً في الخلق كنت ذاهلاً ^{وقيل} وإن كنت ذاهلاً
فما ترى سوى عين شيء واحد به الشكل وفي آخر الزمان الذي هو ظهور سائر الخلق
يتروى الاستعدادات استعدادات الاطلاع على الحقائق لأهلها حين تضيئ تلك الصور ^{الحقيقية}
عنها عينها وسائر الاستعدادات الحقائق ومزجها كما هو شأن تلك الصور بالنسبة إلى الحقائق
ففي الحقيقة اختلافات الحقيقة ليس بواسطة تلك الصور وهي مرادها ومظهرها عند التحقيق
بل بواسطة القصود البصائر والنظائر وقبل ظهورها في تلك الصور التي هي مظهرها
إذا الشيء إذا جاز هذا فكيف المصد كمال بعضهم سبحانه ليس لوجهه تقابلها
النور ولا الجمال مجازاً لا الظهور وقال بعضهم خفي لا فراط الظهور وعرضت لأدراكها
قوم أخاف قد طغت الشئ في آخر الزمان من مظهرها كما ورد في الخبر الصحيح المشهور
هذا المعنى المذكور من الخبر المشهور مع أن أول الحقائق إنما انتشرت في أوقات تنويع الاستعداد

المستفيدين

المستفيدين ^{سواء} في بلاد المغرب خصوصاً من حضرة الشيخ المحقق الأجل والامام الملقب
المؤيد من أعيان الشهود وأنسان عن الوجوه التي هي لها لاداعي الخلق ورضاها ^{جمل}
على الجناح شواهد هذا المعنى الذي أعاد المعكثرة الأخبار ولا تارة التي وصلت إلى
من تلامذة طريفة بعد طبقه وكثرة مصنفاته الشريفة المشهورة في الأقطار والأنصار ^{المشكلة}
على فصول الحكم ونصوص الأقايق وعلى غير أساليب الفرائد وبجاء الخلق في كونه
مساعدة تحقيق حقائق الدين وتاريخاً لأبوابه المورثة له والمصدقين بحرفها ^{المعنى}
من الحديث المذكور وكان بيان الحديث المذكور بالذي يلي المذكور من مظنة تعجيل ^{الظاهر}
ورفضه كما هو واجب الأساطير ومن يجد وجهه إشاراً إلى دفع هذا الظن الذي هو
بقوله ولا تظن أن ترفض الظاهر وتتركه ويفضل المصنوع من إشارات الكتب ^{التي}
التي ذكر كل منها وهي على التوالي الذي هو بعض معانيها بل يشهد الظاهر ^{تقرره}
على مرادته ورسوله كما ثبتها وقررها أئمة المسلمين وعلما الدين قدس سره ^{الذي}
والأخرى من بركاتنا وهم يستنبطونه من كل من كل من الكتب السنة بطريق ^{الذي}
هو طريق خواص العلماء وعلى العرفاء حقايق أخرى باطنية خارجية هو الدواعي ^{الظاهر}
وأشار إلى تلك الحقايق بقوله صلى الله عليه واله وسلم من أتيته ألهما ظهر وبطنه
كل من في حد ذاته وكل من مظهره قولاً بالقرآن مظهره وبطناً وحداً ومطلعا وقولاً بالان
القرآن مظهره وبطناً وبطناً إلى سبعة بطن على اختلاف الروايات وفي الحديث
المشهور أعني قوله صلى الله عليه واله وسلم من أسمع مقالتي فوعاها فادهاها جميعاً وتسمع

سائر الصفا كالوجود المشترك العارض لكل قسمة اعني الخارج عن الذات هي والستة
وغيرها من الصفا عامة كانت وخاصة في الحقيقة فليس على ذلك الشئ ومهمته
بالعلم بوصف من وصفه الذي هو الظهور مثلا او في هذا الحكم فما لا يحتاج الى
بيان فكون الماهيات مجمولة كما هو المشهور من الصوفية والتكليف وجهه هو
معنى ان كون الانسان انسانا لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
ما ذكرناه من كونها علوية لذات الشئ ومهمته كهيئة الانسان مثلا او معنى ما
ذكرناه ان الماهيات مجمولة وحقايقها التي هي ما هي لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
التأثير المتعلق بنفس الماهيات لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
الماهيات ومهمته مثلا نفس الانسان ومهمته لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
يحتاج الانسان لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
الانسانية ومهمته لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
بين الانسان لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
مع جمولين نفس الانسان ومهمته لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
اشتهر من الطوائف من الصوفية والمكباء والتكليف ان الماهيات لا لا يترتب عليه
ان يقال لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
مخالفة لما نرى من الحكماء لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه

الماهيات

الماهيات لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
للفاعل لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
سواء كان لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
الاشراقين لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
ولا بد ان لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
اي انما لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
يقال من قبل لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
في نفسه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
في الانسان لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
او لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
ان لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
ممنوعة لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
في هذا الحكم لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
الاجماع لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
بمحورية لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
انفسها لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه
استتبع لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه لا لا يترتب عليه

المعلول كما يقول المشائون في انصاف الذات بالوجود ثم العقل صريح من الوجود ويصفه
بما يصف العقل المعلول بالوجود كما هو في الاشراقين والصوفي فانهم ذهبوا الى ان
الاول للمعلول هو نفس كميته الانسان مثلاً والانصاف بالوجود وهو نفس
كالوجود بالاطلاق الشبه والوحد ونظايرهما من توابع المجموع الاول ولوازمه ولا يخفى
على ان الانصاف بالوجود ونحوه متفرعة على نفس نفس الذات المجمعة فهو ايضا
محتاج الى الجاعل ومجموع له ثانياً لكونه موصوفاً بالامكان الذي هو حلة الاحتياج كما
كما حقق في موضعه لكن الاحتياج الى الجعل لا يستلزمه لزومه لان الغافل لا يتجمل
بالمجموع الاول الذي هو الذات وقد صرح الاشراقون بهذا المعنى لان الغافل لا يتجمل
المعلول متصفاً بمعنى هو الوجود بدون ان يتعلق جملته بغيره كونه المعلول كما هو
مذهب المشائين فانهم ذهبوا الى انصاف كميته المعلول ان الاشراقين الاول الجاعل هو نفس
كميته المعلول بالوجود بالوجود والمجموع الاول عندهم كميته الانصاف لكونه
وانما فان المعلول كميته الانسان مثلاً قد ذهبوا الى ان يتعلق بها الجعل حقيقة بالاجازة من
وصف الشيء بمجال تعلقه ولا يخفى ايضا على ان الانصاف بالاسم ونحوها قد
مجموع الجاعل فيحتاج الى ايضا حقيقة لتحقيق حلة الاحتياج اليه اعني الامكان لكن
يكون مجموعاً ثانياً لزومه للمجموع الاول فلا يحتاج الى الجعل بل يستلزمه
نفس الانصاف بالاسم ونحوها الى انصاف بالوجود كميته الانصاف بالذات المعلول
عن الاشراقين ولا كان ذات المعلول كميته الانسان مثلاً اذ الغافل ومجموع الاول حقيقة

محتاج

كما هو مذهب الاشراقين فانهم ذهبوا الى انصاف كميته الانسان مثلاً اذ الغافل
الذات الجاعل لا يتجمل تلك الذات نفسها في ذات مستغنية بغيره من
جاعل او نفس الجاعل يتجمل ايها الجاعل تلك الذات واقول ان خبرنا هذا
الكلام بظاهره غير صحيح اذ كونه الذات ذاتاً متفرعة على نفس الذات المجمعة المحتاجة
الى الجاعل فكون هذه النسبة محتاجة الى الجاعل ومجمولة لضرورة فلا يكون مستغنية
جمل الجاعل طلقاً اللهم الا ان يخصص الجعل بالجدد المستأنف من نظم هذا
من حيث على التجريد كما يظهر بعد قطع او بهذا التخصيص يدفع المنع المذكور
اننا قد اشرنا الى هذا الدفع وانت خبرنا بان هذا التخصيص في العبارة المشهورة
فيهم اعني قول المبيات غير مجعولة تكلف متفاني في الخلاقاتهم باء عن هذا التخصيص
كما لا يخفى على من تتبع ما رشح مكان جعلها على معنى الاحتياج الى هذا التكليف بان
يقال لكثيرا طلاقات تلك العبارة في كتب الكلاميين المشائين كما لا يخفى على المتبحر
وهم يقولون بعدم جعل المبيات مطلقاً كما حقه المص وفتحناه ولم نجد هذا القائل
في الكتب الاشراقية من قولهم انهم المبيات هي الحقيقة ما يكون سبباً لنقص
الشيء علم مذهب الاشراقين كما صرح في الشرح فلا يجوز فهم هذه العبارة بكون
في كلام كثير من محققى الصوفية كالشيخ واتباعه مع انهم قد صرحوا بمجموع المبيات
واستدلوا بانها في مرتبة الايمان الثابتة والمبيات بدلتها واستدلوا بها بمجموع
بهذا الجعل عندهم ايضاً ان ليس المبيات بالثبوت والظهور والعلو والفيض الا قد

في غير مجازة عن هذا الجمل ان الجمل المتعلق بالهيئة باجتماع الثبوت والظهور العيني
 والجمل المتعلق بالعدم ليس الا الوجود العيني ما يتبعه اذ ذات الهيئة لا تتعدا
 كانت محمولة بالجل الاول وهذا الجمل هو المستحق بالفيض القدسي من قلوبهم
 ان المتعلق بمحمولة الاداء ينفى الجمل الثاني اعني المقدس لا مطلق الجمل اذ هو محمول
 بمحمولة الهيئة بذواتها بالجمل الاول في مخالفة كلامها وهذه العبارة هي
 قولهم الهيئة محمولة بغيره ذكره بعد نقل ما قاله الله في هذا الموضع
 التجريد من ذاته لا ذلك لا يستغنى الهيئة فيكونها هي الجمل المتعلق بالتحقيق العيني
 اعتبارها في كلامه لا يتلزم فيحتاجها واستغناها في ذاتها الى الجمل الثاني الذي
 حققناه وشرحناه بل تحقق الاستغناء فيكونها هي الجمل الثاني لا فيحتاجها على ما قدمه
 من كلامه هو ان الهيئة لا تحتاج الى الجمل في ذاتها ووجه تحقيق ذلك ان
 على ما قدمه من كلامه هو ان الهيئة هي متفرعة على فضل الهيئة ضرورية ظهور
 يكون الهيئة محمولة اولاً لم يكن الهيئة هيية ويكونها هي الا يستغنى عن الجمل الثاني
 ذلك بواسطة جعل نفس الهيئة او لا يكون ذلك لا يستغناء فيكونها هي الجمل الثاني
 للاحتياج في نفس الهيئة قولوا ان خبرنا من لا يقول بمحمولة الهيئة كالمشائين
 واتباعهم لا نسلم كوننا لا استغناء فيكونها هي الجمل الثاني لا فيحتاجها الهيئة في نفسها
 البقاء في لا يقول بمحمولة الهيئة في نفسها يمنع محموليكونها هي فان ما يتوقف هو
 على اعني التي ليس بمحمولة لاعتدله فلا يلزم كونها متوقفة على كونها محمولة لاعتدله

الفيض

ان المشائين صرحوا بعدم تعلق الجمل بالهيئة نفسها والظاهر من كلامهم ان
 الجمل لا يتعلق ايضاً بكونها هي وان خير ما يذهب هذه النسبة ان كانت خارجة كانت
 مجردة لانها لا تضاف الى انصاف الوجود الخارجي وكانت محمولة لان كل واحد
 لا يزيله من عدمه تخصصه زمان معين كما حقق في موضعه وان كانت ذهنية فان
 كانت حادثاً كانت محمولة ايضاً وان كانت قديمة فان كانت متفرعة على الانصاف
 بالوجود كما هو المشهور منهم من ان ثبوت الشيء مطلقاً فرع على ثبوت الهيئة
 كانت محمولة ايضاً بمحمولة نسبة الوجود التي هي على لها وان لم يكن متفرعة على
 نسبة الوجود المستند لها فيحتمل في باري النظر ان لا يكون محمولة ولو لمخالفة
 اللطائف في الكلام افضل في هذا الكلام الذي ذكره في هذا الشرح قول الجاهل
 في تحقيق هذا المقام ونفصل لطلب في حاشيتنا على الكتب الحكيم ولتورد الكلام
 الفضل الذي ذكره في حاشيته التجريد ان كان يؤيد بالي اللطائف تحقيق هذا المقام
 فان حاز لغيره الاقدام الحاشية بعد ما قال ان ثبوتها اثر المؤثر في الهيئة
 بعض الشارحين يجعل الهيئة موجودة هكذا وجهه الشارحون والظاهر ان
 مقصود الصانع الجمل متعلق بالهيئة لا بكونها هي ولا بكونها موجودة
 العقل ينزع منها كونه هي وكونها موجودة كما هو مذهب الشافعيين بتحقيق ذلك
 فربما جعل الشيء شيئاً وبين جعل الشيء بالهيئة ليست محمولة ياها بل محمولة
 بمعنى ان نفسها تابع للجمل وان صح ان يقال جعلها الفاعل تصفاً بالوجود وتصفاً

هذا

بالانصاف والوجود وهكذا وكان الامر الاول غنوه هو الذات والانصاف مترتبة عليه
متنزهة عنه كما ان يقول بان الامر الاول هو الانصاف يجعله اثر المفاعل لا بمعنى
تجعله شيئا بل بمعنى ان جعله في نفسه والانصاف الاخر مترتبة عليه وقوله العقل
بانه جعله موجودا لا يدل على انه ليس لهية بنفسها اثر المفاعل كان العقل يحكم
جعله متصف بالوجود او متصف بذلك الانصاف ولا يدرك العقل ان الانصاف
بالوجود ليس اثر له وقوله العقل يحكم بانه جعلها اياها على ما فيه من الكلام
سبق لن ايدل على ان العقل لا ينفصل عن نفسه والفرق بين الجاهلين في
الانصاف انهم يصيبون في شئ توضح المراد فاستمع لما يتلى عليك من الكلام وهو ان
قد يكون خيرا اعني اضافة الصور والاعراض الى المادة القابلة ومن هذا القبيل
جعل الموجود الذهني موجودا خارجيا وبالعكس وهذا التاثير بخصوصية شئ محض
ومجموعا اليه قد لا يكون اضافة الصور والاعراض الى المادة بل ابداع الهمية نفسها
وهذا التاثير محمول لا محمول اليه بل محمول بسيط متقدم على شوايد التكرار مستغن
عن قابل مخلق بذات الشئ فقط وهذا هو التاثير الحقيقي في الشئ والاول بالحقيقة
فان في بعض اوصافه اعني كونه شيئا اخر هو الموجود وغيره فان في ذاته بالذات هو ذلك
الانصاف وان كان الشئ هو التاثير الاول كان في تصور هذا التاثير نوع غرض
لوضعه لا كونه وقصدا التاثير على المعنى الاول ولم يعلم ان ما يفعله الفاعل شيئا
يجوز ان يكون له هو تدرج فيكون في نفسه شيئا انتهى وان شئ غير انه فهم من الحاشية

على

عدم محموله كون الهمية ممية وان كون الهمية ممية من المحصولات القانية
فمن اجل المتعلق كونها هي كما وقع في كلانا هذا يمكن ان يكون مخصوصا بالمحصول
كما ان انصافه يكون صحيحا في نفس الامر ولا يكون مناقضا لما قال في الحاشية وقوله قد
من الحاشية وجه اخر لقوله لم يها في غير محمولة مع القول بجعل الهمية بان يقال
صمان احد ما جعل الشئ شيئا اخر فالتاثير هو المناهضة يسمى بالمحلول المركب بالانصاف
الشئ في نفسه وهو المناهضة يسمى بالمحلول البسيط فادوا بقوله الهمية هي
نفي القسم المركب عن المحلول لانها في الشئ ونفسه بالتاثير بقوله الهمية محمولة
القسم البسيط منه اعني جعل الشئ في نفسه فلا يثبت في القولين وهذا الوجه هو الذي
وعده ناهيا ولا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه غير الوجه الذي ذكره المحقق
ان الظاهر من كلام كل من الفريفيين ان الاثر اقيمن والمشاكين انهم دعوا به
اذ لم تجد كلام المتقنين والمتأخرين من الفريفيين روحا على المدعى فانهم ما ذكروا
في بيان دعوى الامور بعبارة وتبيينها مختلفة كما لا يخفى على من تتبع كتبهم واول
يكون ان يستدل على ان هذا التاثير بان يقال نحن نعلم بالثبوت ان الامر الاول بالمفاعل
الا الموجود العلوي والاشك ان الموجود العلوي ليس له الهمية لان الانصاف بالامر
وهو من الاعتبارية والجواب عنه انهم باهتة المتقدمة الاولى والحق ان هذه الهمية
بدئية وبداية ايضا بدئية فالمتع كباية ويمكن ان يستدل ايضا على ان هذا
بان يقال على النتائج الى الجاهل ان كان كما حققت موضعه والامكان ليس الكيفية

الامور

عليها

بعدم

کالوید

كالولد بالنسبة الى الوالد وهذا الحكم الفاسد منهم قد نشأ من غلبة وهامهم على
 وقيل من الجدل الحقيقي على التوليد الظاهر فقد انقض ما ذكرناه كون العلة مادة
 لعلول وضعوت به **قادر العلول ليس مبادا ذات العلة** كما هو مذهب الحقين
 من اصحاب العلوم الرسمية الذين لا يقفوا على حقيقة الدوابط بين العلة والعلول
 كما هي **والله اعلم بالعلول** لانه اى قانا من تغير ناعت الغير **بل هو اى العلول** **بذل**
 بحسب ما ته وحقيقته **لذا تالعة** اى علتها علها قايم بها قايم التفت بالمتفق كما
 شأن ما في المادة بالنسبة اليها وبعبارة اخرى لعلول **شأن من مؤخر** من شأن العلة
 التي هي نفس الفاعل **وجه من وجهه حسب من حسب** **من حيث انه لا يخرج من ذلك** **الاشياء**
 المختلفة بحسب الاعتبار المختلفة وقد صرح بما حققه في هذا الفصل اكثر مما عرفت
 الصوفية الموحدة من المتقدمين والمتأخرين والشيخ قد صرح في مواضع من فصول الحكم
 وفي غيره من مؤلفاته كالانجلى على المتبع ونقل الكلام الفصل الذي ذكره الفقه
 يتبين بعبارة الشريفة قال في هذا الفصل بيان تبدل اجزاء العالم جميعا التي هي
 عن الاعراض المتجمعة في العيان الواحدة الجوهرية التي هي حقيقة المبدأ المتبدل في كل
 كما قال الاشاعرة من الاعراض والحسن ما قال الله تعالى في حق العالم وتبدل مع الالباب
 في خلق جديد فلا يعرف تجديد الا للراغبين وحده فقال في حق ما يتبدل اكثر العالم
 في ليس خلق جديد فلا يعرف تجديد الا للراغبين وحده فقال في حق ما يتبدل اكثر العالم
 الموجودات وهي الجواهر الثابتة وعثر على الجواهر في العالم كله صلها هل النظر

ولكن خطأ الفريقان اما خطأ البينة فكيف يمكن ما عرفت مع قولهم بالتبديل في العالم
 على احد وجهين الجوهر المعقول الذي قبل هذه الصورة ولا توجد الا بها كما لا يصلح الابه
 فلو قالوا بل كذا ودرجة التحقيق واما الاشاعة فاعلموا ان العالم كله يجرى في العلم
 فهو يتبدل في كل زمان واذ الاعراض لا يبقى زمانين ويظهر في ذلك الحدود والاشياء
 اذ احراز الشيء بين فصول تلك الاعراض وان هذه المذكورة الاعراض في حدها
 هذا الجوهر وحقيقة العالم بنفسه حيث هو غير لا يقوم بغيره من مجموع ما لا يقوم
 من يقوم بنفسه كالتحيز في الجوهر القائم بنفسه الذاتي وقوله الاعراض في ذلك
 ولا شأن بالقبول عرض اذا لا يكون الا في قابل لا لا يقوم بنفسه وهو في الجوهر
 التحيز عرض ولا يكون الا في تحيز فلا يقوم بنفسه وليس التحيز والقبول بامر زائد على
 عين الجوهر المحدود لان الحدود الذاتية هي في الحدود وهو يتبدل وقوله صار ما لا
 يبقى زمانين يبقى زمانين وازمنة وعادما لا يقوم بنفسه يقوم بنفسه ولا يتغير
 عامه الجوهر هو الاسم في نفس خلقه جديد انتهى كلامه في هذا المعنى شارحاً
 من وقوعه في ذات وجوده مشبكها في شكوة وجوده وقد نقل ايضا هذا المعنى
 عن قول الحكماء الذين اخذوا انوار الحقيقة والمعارف من صبايح مشكوة الاله
 صلوات الله عليهم مثل فلا طون والامر واساميه المتقدمة سقراط وفتلحور في انوار
 قلبي من قبلهم **تتم** لما كان في هذا الفصل افاة ما لم سير في العلوم
 وسعد بالتبصر المستمرة في المعنى المعقود فيحصل علم بعد ما لم يكن فالجواب في

بنفسه

اي لما ثبت انه شأن من شؤون العلم حقيقة من حيثياتها فهو ليس الا اعتبارا
محتملا من اعتبارات العلم فهو ان اعتبر من حيثياتها الى العلم وعلى الغير
 الذي لا يتسبب اليها كان التحقيق وان اعتبر في ذاتها كما هو موجود **من**
 الحقيقة بل **من** وهذا التحقيق الذي يتسبب في العلم بالحقيقة تحقيق العلم ويصف
 العلم به مجازاً من قبيل وصف الشيء بحال خلقه انما في ذات العلم لا في المبدأ يقال
 وجوده قطعاً وقوله ليس الا اعتباراً بالحق اشارة الى هذا المعنى وسيصح في المتن
 والشرح قولوا ان تحيزاً ما ذكره في الفصل السابق مما يدل على كون الممكنات كلها
 باعتبار ذات العلم التي هي البدل الواجب لها اما اعتبارها فلا دلالة عليه في الجور وما
 لا يلزم لا قيام العلم بذات العلم واتصالها بواجبات اعتبارية فيلزم من ذلك
 وسبقه البرهانين للذين خرجنا ما على هذا الذي ذهبنا اليه في اننا نتبعه **بالحال**
 بالنسبة الى العلم في حال الاعراض في الصور والنسبة الى حالها **السوا** وان اعتبر على التخليل
غير الجسم على انه في حقيقة الجسم المحض **بما كان** وجوده بهذا الاعتبار **والاعتبار**
على ان ذات مستقلة مباينة للجسم كان معدوماً بل مستغنياً بهذا الاعتبار والنسبة
 الذي هو عبارة عن صورة محصورة في القطن ان اعتبر صورة محصورة في القطن المستقلة
 كان معدوماً بهذا الاعتبار وان اعتبر القطن مبايناً للقطن فاما على انه مستقلة
 كان مستغنياً من ذلك الحقيقة والاعتبار في العلوم المستقلة من الوازم صفها **الغنى**

الشيخ في هذه العبارة وفي غيرهما مما رأت المفوض هو الوجود المعنى المقابل للقول
 العالي وهو المصطلح على غير المفوض والمقاليق اذا احدث ذاتا مستقلة مبنية
 العلة كانت بحيث ما شئت لا يخرج من البتة مطلقا على منبهم سواء كان ثبوتها على ما
 للايمان الثابتة او شرا فاعيا يعجز عن عدم بطلان الموجود اذا المقاليق اذا احدث
 الاعتبار كانت معدومة مطلقا ايها نحن البتة عن عدم كما لا يخفى على المتأمل
 وحي لا وجه لتخصيص شئ بالحيث بالوجود الذي هو البتة الخالص ومجمل الوجود ان التخصيص
 في الموضوع والمحل الواقع في الحكم المذكور على قولهم الايمان الثابتة ما شئت اخرج
 من الوجود باقيا قال المصنف بيان هذا الحكم واما في الفقه فتفسير الشافعي
 خلاصة ما قاله في تفسيره هو الايمان الثابتة اي الصورة العلية للشيء التي لها العلة
 ما شئت اخرج من الوجود المعنى في وجوده فاضة الوجود عليها ثبوتها وسفرها
 على عدمها الاصل وظهر ان ذلك لم يظهر وان يظهر اصله لان الحادثة او لها ما بالذات
 لا يزول وما ظهر من عند فاضة الوجود عليها البطلان احكامها وانما رها دون ثبوتها وانما
 على من نظره عبارة الشيخ ان ما ذكره الشارحون اوفق به بالمراد الواقع لا غير فان قلت على
 الشارحون انهم لا يظهر الاحكام والانا المذكورة ولم يظهر اصله ان ذلك الاحكام الاثبات
 من معلوماته فان يكون جملة الايمان الثابتة التي ما شئت لا يخرج من الوجود ولم يظهر
 اصلا قلت المظن من ذلك ان الايمان الثابتة اعني الصورة العلية مغايرة بالذات العلوية
 كما هو في جميع الحكماء اعني القائلين بالشيخ العلم بخبرنا يكون الصورة العلية المظهر

جمان
 ران
 مريد

اصلا من ظهوره في ذات الحق التي من جملة رسوم الايمان الثابتة واحكامها فليتنا من
 المقام لطلب ما يحقق وتفصيل تركناه مخافة الاطالة في الكلام مع ضيق المقام **نتيجه**
 وجه القول في هذا ان المذكور في هذا الفصل حليم بالقوة المعبر عن الفعل فاما
 من الفصل **لما كان انتهى سلسلة العلية واحدا** بناء على البراهين المشهورة
 على بطلان الدور والتسلسل على بطلان تعدد الواجب طشتمها مع مخالفة الاطلاق
 المتقضى لها فهذا الواحد الذي هو انتهى سلسلة العلية على كل ممكن **والكل على الوجود**
احدا او **بواسطة** لما تقر في العلم الا على كل ممكن من منع ان يخرج شئ من
 وجوده ووجه الالفة من جهة خارجة عن ذاته **فهو** اي هذا الواحد هو **الذات الحقيقية**
 القائمة بذاته **والكل** اي كل ما سواه من الممكنات **شئ** هو **حيثا** ان وجوده **على**
ذلك من العبادات **اللايقنة** بحسب ما هو في ايمان العبيدة المشهورة فيما بينهم ان
 لما شئت في الذكر بالحدس الصائب من كل حادث ذاتي كالحادثان ما سبق وعادة
 متعقبة به **فليس** الوجود ذات متعدي لا ينحصار الموجود في الواجب الممكن مع قيام كل
 بذات الواجب بل في الوجود ذات واحدة هي ذات الواجب **لها صفات** **تختلف** في
 الممكنات القائمة منه القائمة **كما قال الله تعالى** **ما من الاصل** **للكل** **التي**
السلام **الذي** **المؤمن** **العز** **من الجبار** **المحكم** **علم** ان تلك الصفات المتكثرة
 القائمة بذاتها هي الممكنات غير موجودة حقيقة بل موجودة بحسب اوضاعها
 بالموجود حقيقة الذي هو الواجب كصح به في الشرح وشار الى بل صرح ايضا في المتن

ولقد لم يرهنا من الذين اخترعوا على هذا المطلب حتى يبردهم انما اعترضوا
 فليس الوجود ذات مستعدة بل ذات واحدة لها صفات متكررة مع عدم تلك الصفات
 فاقول في تقرير البرهان الاول بانه التوفيق ويده ازمته التحقيق قد يرضى العلوم الحكيمه
 الراسية على ان كل ممكن لو وجد فوجوه معارضه حقيقة واقعة في المصلحة بالبيت في
 بان ثبوت كل صفة لموصوفه فرع على ثبوت الموصوفه في نفسه وقد اعترف اصحاب العلم
 ببداهة تلك المقدمات الكلية بدون استقراء صفة منها كما صرح به المحقق الشريف في
 التجرى في بحثه ياداه الوجود على الهيئة وبعد تهديد المقدمات نقول لا يمكن الجمع
 اذ لو وجد كان وجوده عارضا لمحققته كما هو مقتضى المقدمة الاولى وعرض الوجود له
 متفرع على وجوده ولا يحكم المقدمة الثانية بهذا الوجود السابق لما ان يكون بين
 اللاحق والقديم والاولى بدوى الاستحالة ضرورة استحالة تقدم الشيء على نفسه والثاني
 لا ياتى نقل الكلام المذكور الى الوجود السابق فلما ان يندد الوجود ذاتا وتقسيمه الى
 وطلان الدورين في موضعه يلزم ان كما ادعاه المحققون من اهل النظر مثل ابن سينا
 الرازي والمحقق الطوسي وتابعهم والتسليم فيها ايضا باطل لان طرفي الاستقراء لا يوافق
 المذكورة ما الخارج والذم ولا يوافق لوجوب احدهما انه يلزم تعدد الوجود كما
 للشيء الواحد في ان واحد وهذا اللازم بدوى استحالة التكاثر انه يلزم ان لا يكون الوجود
 اللاحق وجودا للاحقه قبل هذا الوجود يكون موجودا او مبداء الوجود السابق
 يكون اللاحق وجودا كما لا يخفى والثاني ايضا محال لانه يلزم منه اما تعدد الوجود الذي

لشئ

الشيء الواحد في ان واحد في ذهن واحد ووجود اذهان غير متناهية محتملة واللازم
 بدوى البطلان ضرورة استحالة تعدد وجود الشيء الواحد الذي الواحد في واحد
 والثاني الضابط البرهان بطرفه الصانع غير ماس البراهين الدالة على تباين الموجودات
 مطلقا الى ما كانا مترتبة افي مرتبة تباينها هو مقتضى البرهان بل تفاوتية ما هو
 المتكامل جميعا على اننا نقول يلزم على هذا التقدير ايضا وجود صورته مترتبة
 محتملة ولا شك ان الحكماء باسرها قائلون باستحالتها وانتجيب بان يمكن اثبات الترتيب
 في كل درجة غير متناهية باثبات الكلية والجزئية بين اجزائها كما قاله بعض المتأخرين في
 يلزم الترتيب اذها ايضا فقد ثبت بما ذكرنا ان وجود الممكن يستلزم لاحد المحالين
 الدور والتسلسل والمستلزم للجمع فوجود الممكن في نفسه قد يرضى العلم الا انه على ان
 موجودا وانه واحد لا شريك له في وجوده فلو كان الوجود المطلق متصرفا في ذلك الوجود
 وذلك ما اردنا بيانه في تقرير البرهان الثاني اصحاب الحكمة الراسية باجمعهم
 الموجود بما يكون مبداءا للاحكام وهذا التبرير ينظر في كتبهم ومع قطع النظر عن
 واعتراضهم بقول الفطرة السليم بالضرورة يحكم بان كل وجود لا بد ان يكون مبداءا لآخر
 يكون منه اثر بالحقيقة والاشراق في قاطبة مع المحققين من السابقين والمتكلمين فلهذا
 لا يؤثر في الشيء لا الله تعالى وبراهينه على هذا الحكم مشهورة للاجابه المذكورة واقول
 يمكن ان يستنبط هذا الحكم من بعض المقدمات المشهورة بالبرهان الذي قلناه ان مبداء اللفظ
 الرابع من الاشارات ففي غير الاشارات على اثبات الوجود حيث كون جزء مجموع الممكنات

ان كان هذا البحث قريبا
من البحث السابق فلابد ان
يكون السابق

اعدام الممكنات كلها مادة مجردة وبالحاجة للحادث الثاني بطلانها بالنظر الى ما هو
ذاتها بالحقبة في معنى ان الممكنات هي مادة واصلا الذي هو مبدأ الواجب فانه
انه القيد لجميع الممكنات وهي كلها قائمة بقيام الصفات بالذات الموصوف عنها هذا
الرد على الفصل المذكور بالتصريح كاضافة البحث السابق بعد له هذا البحث وتقريرا
تماما له وتقريرا كاملا لايه لم يفت في المتن الى ذلك لفرق بين الاصل المذكور ورفعه
عن ان البحث وجعلنا الاصل ورفعه بمبدأ واحد ونفوز هذا البحث بالاعتناء على
سبيل التعليق على قولنا ان العلوم الرسمية اعني استحالة اعدام الشيء بالمتعلق
اللازم من اعني استحالة اعدام الممكنات كلها بالنظر الى ما هو ذاتها ونفوزها بالحقبة
اعني المبدأ الواجب اشارة الى جعل هذا البحث تمامه بغير ان لا اشارة الى
القريب هذا البحث تمامه من الاقسام بحيث ان هذا البحث تمامه بمنزلة امحور
في الخزانة بواسطة ذكره في المقدمات التي هي العلوم الرسمية منزهة عن محتاج الى التذ
وان كان بعض هذا البحث ما لم يكن محروما من كونه في العلوم من الحكمة الرسمية **فان**
نفسه في بابها في النظرية الرسمية من ان اعدام الشيء بالمتعلق انفسه
منه اصل ومادة ومن ان لا يثبت محال وقوله يثبت عليه شبه على هذا الحكم ما هو
في الحكمة النظرية والحكم المذكور في المقدمة السابقة اعني استحالة حدوث شيء لا عن شيء اخر
كذلك **ان كل شيء هو بالحقبة في اعدام ذاته** وان لم يكن عبارة عما يجوز وجوده وتخلله
وان ما جده منقول تفتت فلا يبقى استواء ما هو الذات بالحقبة وهذا هو الواجب

هو اصل تقوم بالممكنات كلها **ان لا يكون شيء جازي الزوال في شيء** الى اصل لا يتقو
به ذلك الجازي الزوال **باق** والاذن يجوز اعدام الشيء المرة والمرة في هذا الحكم ما يكون
يجوز زوال العجب الوافق للحادث ان ما يتبين ان يكون جازي زوال بالنظر الى ذاته
كسائر الموجودات لانه في الممكنات ما تشبهه بالقطر السليم من شواهد الوهم **ويستحق كل**
جازي الزوال ان لا يتطرق اليه جازي الزوال مطلقا الى في الواقع ولا بالنظر الى ذاته
ولا ان كان له نسخ انما من ان لا يكون جازي الزوال من نسخ ذات باق **ويستحق**
في افراد النسخ من نسخ ما في موضع **فان كل شيء هو بالحقبة في اعدام الوجود**
وجه الله تعالى ذاته في وجود ذلك الشيء اعني الواجب لا بذات الموجوده من كل شيء ولا
الظاهر من كل شيء ممكن من ان يكون محجوبا بالصورة الوهمية بل بالحقائق الممكنة **و**
الواجب في وجوده للبرهان الشهيرة في الفصلة الكلية والحكمة **فان هذا الممكن** التي
من شأنها جواز اعدام **كلها في ذلك النسخ** انما بعد فناء الذي ليس له نسخ اخر
لا متناهي عنده بالنظر الى ذاته **كل من يلهي على عرض الامكان فان** جازي طوبان العدم
على ذاته بل طارة الى اعدام بالنظر الى ما هو من هذه الحقائق من الصفات فانهم في جهول الى
ان الممكن عبارة عن عرض قائم بالذات الواجب قائم بذاته القيد الغير وقد مر عندهم ان
العرض لا يبقى لما يتبين كما مر من هذا النسخ في الفصل الشعبي **ويستحق جازي الزوال** ان لا يكون
الذي هو نسخ ذلك الممكن وقوله **في الجلال** ذو العظمة بواسطة علوه وبعده عنا
بالجواز في ذاته والظلالية او بواسطة ظهوره ببقائه في الغلبة والسلطنة **و**

وذلك لتمام بالقرب والرفق واسطة من تخيلات صفاتهما ثم بواسطة
 بصفة اللطف والرحمة **ففيه** وجه الضمان بانها يعلم من السابق القوة القريبة **والاول**
المعول بالحقبة **ظهور** **الحلة** **بظهور** **أخر** تنفع على ما سبق من ان المعول في
 الحلة وجوده وحقيقته الخفية لكن باعتبار حل الظهور على الزوال في الحكم بالاعمال
 بينهما مع زوالها عبارة عن اهدم بعد الوجود ولا شك انه ليس عين الظهور باعتبار
 الاستلزام الظاهر بينهما فان زوال المعول لا يعين وظهور الحلة بظهور **أخر** مثلاً
 ملازمها ظاهر كما لا يخفى بالغة ذلك الاستلزام كما يقال عدم اهدم هو الوجود
 الصورة الفاسدة هو حصول الصورة الكائنة الخفية لا من الظاهر **وتحليها** **عطفه**
 ظهور الحلة اي زوال المعول في الحلة **وجه** **بشيء** اعتباري هو عدم **سائر** **الاول**
 الذي هو **بشيء** اعتباري وايضاً وحل التحلي على الزوال ايضاً باعتبار الاستلزام الفاضل منها
 وهو ظاهر **فهي** **زوال** **المعول** **ان** **من** **المادة** **العلة** **لا** **اعتبار** **اذا** **توقلت** **في** **شئ**
فانه **وتذكر** **الضمان** **الاجبة** **الى** **الحلة** **باعتبار** **اعادها** **مع** **السبب** **في** **زوال** **المعول**
 الحقيقة **راجح** **لما** **زائلة** **العلة** **لا** **اعتبار** **اتو** **جميع** **المقدمات** **والشؤون** **مع** **فرد** **فلا**
 المعول كما وقع في المنع باعتبار شؤن فرد زوال المعول ولا شك انها متكررة بهذا
 الاعتبار مع ما قال من زوال المعول في زائلة الحلة لا اعتبارات ونظيره في شئ
 ذاته ولا يخفى على من يعمل في زائلة الحلة ونظيره على زوال المعول ايضاً في شئ
 المبالغة في الاستلزام الظاهر وقد ينقص ما ذكره ان وجود المعول من الحلة ليس

تخلي الحلة بوجه **بشيء** اعتباري هو من صفاتها وشؤونها **فانه** **زوال** **ذلك** **الوجود**
 الاذوال ذلك **التخلي** **الاجبة** **وهم** **فما** **سبق** **ان** **اذا** **فهم** **فما** **يلحق** **وقوله** **كل** **ما** **يقال** **او**
 انما **اشارة** **الى** **ذلك** **الحق** **الموجب** **لانه** **ولا** **انارة** **المذكورة** **في** **هذه** **المقالة** **المنيرة** **لضم**
 فيما يلحق وشأله من اهلان المطالبات فخر في فهم تلك المطالبات العالية المذكورة
 انما الحلي وجه الصواب يكون مدخلة احكام الارهاق الباطلة الانانية من قبل
 الغاي على الشاهد فاحفظها واحفظها حتى يكون اعتقاد تلك المطالبات العالية
 حصة محفولة عن تصرفات الارهاق الملصقة **منه** **الاول** **او** **الاجبة** **الحالتواني**
 التي هي الكثرة المعلولة المتأخرة عن **جميع** **النسب** **الواقعة** **بين** **النسب** **في** **اصولها**
 اذ جميع النسب التي بين التواني في شأن نسبة الاول لها اليها وهذا الحكم للبحث الى
 فانه كما ان ذات الاول لها اصل لجميع الذوات الثانية كذلك نسبة الى التواني اصل
 النسب التي بينها **لا** **ايشابه** **اي** **لا** **ايشابه** **نسبة** **الاول** **الى** **شئ** **غير** **النسب** **الواقعة**
 بين التواني **حق** **المشابهة** **كلها** **ولا** **ايشابه** **شئ** **منها** **من** **ذلك** **النسب** **كل** **المباينة**
 يعني المباينة التامة كما هو شأن الفرع بالنسبة الى اصله فان كل فرع لا يشابه اصله
 المشابهة ولا يشابه كل المباينة بل من وجه يشابهه ومن وجه يباينه وهذا الحكم ما
 بهما ان رايه لا يكتشف بيان اصحاب النظر ولا يخفى على من يملك صفات الاول بل هو كما
 والعقد قول الامة ونحوها بالنسبة الى صفات التواني هذا التبيين فانه ليس شئ من
 مشابها الصفة من صفات التواني المشابهة ولا مباينة لكل المباينة كماله على الهماز

ويشهد به الحرس الصايغ عند مقاييس صفات نفسه بل صفات الثقل المكنة كاهلهم
وتنوعها في صفات الاول والاولى لا يجلي في شئ لا في الذات ولا في الصفات صريح الاعم
مجة للاسلام في الاجا كثر من صفاته واشيخ في الفصول والفتوحات في مركاته
وابر سينا في الشفا والتعلقاوم انقل عباتهم وما للاحتصار ولولا الحاجة الى الاشارة
البراهين التي اقاموها على هذا الذوق الحق **كل ما قيل او يقال من العبارات والتبنيات**
المستلزمة على الامثلة والنظائر مثل اذكره المصنف من المحققين في تقريره
او نسبة الاول الى الثقل بالنسبة الى الانعام السافرة والمتوسطة ايضاً في **تقريره**
لغيره انهم اقبلوا وقالوا على ان ينطبق على حقيقة الامر من جميع الوجوه
مبتدأ لعدم مطابقته لما في نفس الامر حقيقة من جميع الوجوه **وان لو حظ ما قيل او**
على الوجه الذي يناسب الامر المطلوب كان تقرباً لمطابقته لما في نفس الامر
من هذا الوجه **فلا تظن ان تشاؤماً اذ المكنات كالميل بالنسبة الى صورها**
او مع وجودها المكنات كسائر الحروف المكنة بالنسبة الى حروفها التي تخرج من الدين
الاعتبارات المشهورة التي تخرجها العبارات المشهورة المتداولة في السنة المحققين
وتولفاتهم بالجملة حقيقة نسبة الاول الى الثقل ولكنها مجهولة لا اطلاع عليها الا الكفا
من العرفاء وكل ما قيل او يقال في تقرير تلك النسبة وتقريرها فهو على المطلوب من جهة
من وجه لان العبارات لا ينبغي ان يكون كاهوشان كثير من الامور الحقيقية وتكون مقرباً لها
من وجه ومبتدأ من وجه وفهم ما ورد من الخلق في بيان الحال **فلا ظاهراً الملتصقون**

و

بوجود الماء الحيوان كذا ينشأ من ارقته **الدموع** اي موع الطبا لا يروى ولا عطشان **ان**
ايضا خط من اربع عشرة وعشرين حرفاً من مائة واثنين **والصاير** **هنا**
عن ان العبارات المتداولة بين الحرفاء الحقيقة في بيان حقيقة نسبة الاول الى الثقل **فوق**
بها ولا ينطبق عليها الحق الانطباق اي من جميع الوجوه بل من بعضها **اسط** **وما تمهد**
مقدمة لما بعده من المطالب للذكورة في الفصل الثاني العنونه بقوله كشف غطاء **والثا**
في العنونه فانها عرفت ان بسط الوفاء الى الحروف مقدمة كشف اخطار المذهب المطالب
من بسط الوفاء كالايجاف **الافئتين** **الامتداد** **الوهم** **الزما** **الذوق** **والمقدّم**
والقيد **المحدك** **بسر** **العين** **اسم** **مكان** **من** **جد** **على** **قيام** **والمراد** **بالاصل** **وهو** **من** **شؤون**
الحوادث **الكونية** **اي** **الزمانية** **بما** **مع** **تأخر** **تأخر** **الحوادث** **جوهري** **كانت** **الافئتين**
جملة واحدة **ومحتملة** **امتداد** **الزما** **المعتبر** **مع** **جملة** **الحوادث** **مقارنة** **له**
شأنان **شؤون** **العلية** **الاولى** **محيطة** **بكل** **الشؤون** **المتعلقة** **بالاستحالة**
على جميع الشؤون **للحادثة** **التي** **من** **خواصها** **التأخر** **محصنة** **شأنها** **الم** **اشارة** **الى** **الحادث**
باسرها **شأن** **واحد** **فان** **الامتداد** **السوي** **اي** **الذي** **لا** **يتولد** **ولا** **ينتهي** **بانه** **المعتبر** **بالزما**
ينطبق عليه من الحوادث **سواء** **كانت** **مجرداً** **او** **مع** **أخرى** **بما** **تختص** **بمصل** **واحد** **لا** **غيره**
كما شأن **المصل** **الواحد** **ونسبته** **الى** **الامتداد** **المحددة** **المفروقة** **في** **الامتداد** **السوي**
والحوادث **المتعلقة** **الى** **الامتداد** **السوي** **نسبته** **الى** **الامتداد** **المفروقة** **في** **الامتداد** **المصل**
الواحد **اي** **الامتداد** **وتمحيته** **ان** **الاجرام** **الفلكية** **اي** **الاجسام** **الفلكية** **اذ** **الجمهر** **في**

للجسم سداسه كثر استعماله في الفلكيات على الحركة واحدة بالمتوسط بين ^{الارض}
 المفروضة التي هي باقية الحركة الموضعية ورسم منها من تلك الحركة الواحدة الشخصية الغير
 المقسمة في الحال لا امتداد السمك المعبر عنه في حال النظر بالحركة بمعنى القطع ^{الاول}
 بالحركة بمعنى المتوسط وقد ثبت في الحكمة النظرية ان الحركة بمعنى المتوسط الذي لا ينقسم ^{جود}
 في الخارج بمعنى القطع الذي هو الامتداد فيكون موجبة في الخارج في الحال والزم ^{حالة}
 سبيل في المتوسط الموجود والزمان مقدار ذلك الامتداد وهو معنى الحركة ^{القطع}
 لما ثبت ايضا في الحكمة النظرية فان زمان وهو ماض وقرينة في الحكمة النظرية ان ^{الحركة}
 من الزمان الخارج هو الان سبيل الحال في المتوسط وان زمان المقدار غير موج ^{الزم}
 في الخارج بل في الحال والزم بواسطة سبيل الامتداد كما لا يخفى في الزمان المقدار ^{الحركة}
 بالفعل لا يكون متصلا واحدا كما حذر في موضعه كذلك لا يخفى في ذلك الامتداد ^{بمعنى}
 امتداد السمك القطعي لما ثبت في موضعه واصل الحال من الحركة ايضا بالفعل ^{الزم}
 الامتداد السمك الزمان في الخ الامتداد السمك القطعي لما ثبت في موضعه واصل ^{الحال}
 ووجوبه بالفعل مستلزم لاقصال الحال ووجوبه بالفعل ثم هذه الحركة ^{الضعيفة}
 التي لا اجرام الفلكية تستقيم وتتلزم حركة المواد الضعيفة اولية كانت او ثانوية ^{كيفية}
 المحسوسة وكيفية الاستعدادية التي هي قسم لا قسما لا دعية التي لا كيف ^{في}
 عبارة عن الاستعدادات القابلة بالمواد الموقوفة بالقرب البعد والشدّة ^{الضعف}
 حركة واحدة متصلة مستمرة على منوال واحدة واحدة الحركة الموضعية الفلكية ^{الحا}

واسمها

واستمرها كل ذلك مما ثبت وقرر في موضعه وكما لا يخفى فيها في الحركة الموضعية الفلكية
 بالفعل لا ان ليس هذه الحركة التي للمواد الضعيفة ايضا جزء بالفعل للاتصال ^{الارض}
 وحدتها كالاتي فثبت الصور المتعاقبة التي تحصل بحركة المواد الحركة تلك ^{الاول}
 نسبة الاجزاء المفروضة في حركات الافلاك والاجزاء المفروضة في الزمان اليها
 الحركات الزمان يعني كما لا وجود للجزء الحركة والزمان بالفعل بل بالفض ^{الاجزاء}
 كذلك لا وجود لتلك الصور بالفعل بل بالفض بل نسبة عطف على قولنا ^{الارض}
 المفروضة يعني نسبة الصور المتعاقبة الحركة المواد نسبت اللون المتعاقبة ^{الكليات}
 المتعاقبة التي هي باقية الحركة الكيفية والكيفية اليها اي الحركة الكيفية والكيفية ^{هذا}
 الاخرين سلبا للخط في ان نسبة الصور المتعاقبة التي هي باقية الحركة ^{الزم}
 الى اللون والكليات المتعاقبة هي باقية الحركة في الكيفية والكيفية اولها ^{الحركة}
 لتلك اللون والمقادير في الحركة الكيفية والكيفية بالفعل بل بالوقت ^{الحركة}
 لتلك الصور ايضا بالفعل او قولنا تخير يا ذا الصور المتعاقبة على هذا المشايين ^{يخرج}
 بالفعل للبرهان الذي قاموه على وجودها وهاذا صرحوا بعدم جواز وقوع الحركة في ^{الصور}
 التي هي الجبر عند عدم حصرها ما في الحركة في الاعراض بقول المصنف على هذا المشايين
 غير صحيح التزم لان يكون على مذهبا لشرقيين القائلين بان اعراض الجواهر ^{الصور}
 نظرا لكون كلامه فيها بل في هذا الرسالة مطلقا مبني على مذهب الموحدة ^{الصور}
 بان الصور جميع الممكنات موهومة معروضة وما يتنازل الى الاخره جوار ^{الصور}

في حركة

الصور

وجعل الشيء العلم به سيوجده واحفظان من علم ان زيد سيدخل البلد فاعلم
 الفاعل علم هذا العلم انه دخل البلد لان اذا كان علمه هذا استمر بلا غفلة من زمانه
 يحتاج احدا الى العلم اخر فوجد يعلم به انه دخل لان لطم ان الغفلة على الاول والبارك
 يمنع عليه الغفلة فكان علمه بان وجد عين علمه بان وجد فلا يلزم من تغير العلوم
 الوجود تغير علمه وهذا الذي كره ما خزن من قول الحكيم على السبيل انما
 زمانا الى وقتها زمانا يعلم احدا بالحوادث الخاصة بانتهى معيته فانه واقع في زمان
 مخصوص فاحد من هذه في ذلك الزمان كان زمانا من غيره وهو ما عرفت قبله او بعدة كان
 او مستقبلا فاعلمه كمالا اختصاصا له زمانا وصلا فلا يكون في حاله ما هو مستقبل
 فافهم صفا عاقله للزمان والخصائص لا ما يتغير جزء منه اذا حال عنه زمانا حكمي
 هذا لان زمانا هو قبل زمان حكمي هذا والمستقبل هو زمان بعد زمان حكمي هذا من كان
 اربابا يحيط بالزمان وغير محتاج في وجوده الى غير خصوص جزء معين من اجزائه لا يفتقر
 حقه عاقله لا ما هو مستقبل فانه سبحانه عالم عنهم جميع الحوادث الجزئية وازمنتها
 هي فيها لا من حيث ان بعضها واقع الآن وبعضها في الزمان اما وبعضها مستقبل
 فان العلم بها من هذه الحقيقة يتغير بل يعلم احدا متوالي عن الدخول تحت لازمة ثابتا
 ابلد هو وتوضيحه انما لا يمكن كيانا كان نسبت نسبتة الى جميع الامكنة على السواء
 فيها بالقياس اليه في عبيد من سطر ذلك العالم كين هو وصفه بالحقيقة ثابتا له
 الزمان حيثما اليه بالاشارة مستقبل والحضور كان نسبتة الى جميع لازمة سواء قالوا

من الدار

من لا زال الى الابد معلومة له كل في وقته وليس علمه كان وكان يكون بالحق جاق
 في اوقاتها فهو عالم بخصوصيات الحوادث وكما كان العلم به في ذلك الزمان في
 اوصافها الثلاثة لا لا تتحققها بالنسبة اليه ومثل هذا العلم يكون ثابتا مستمرا لا يتغير
 اصلا كالعلم بالكلية قال البعض الفضلاء وهذا معنى فهم انه يعلم الحوادث على وجه
 لا ما تفرق عنهم من ان علمه محيط بطبائع الحوادث وكما هو وخصائصها وما يتحقق
 من الاحكام في زمانه الى ان العلم بالكلية وجب العلم بالحوادث في زمانه في
 كل ما هو في علمه ما نقلناه ان اشياء المتغيرة وكثير من الاشياء الجارية في الدنيا
 بالتحقيق للزمان ودره المصداق لا تتغير في الاشارة فقال الجواب عنها باننا نعلم في الصفة
 الموجودة الحقيقية لا تتغير انما هو الاضافا لان العلم عندنا اضافة مخصوصة حقيقة
 ذات اضافة فعلية لا تتغير نفس العلم وعلى ذلك يتغير اضافة فقط وعلى التغير في العلم
 تغير في صفة موجودة بل في مفهوم اعتباري هو جاز وانما خبر بيان المقدار لا العلم
 يستدعي في العلم ونسب الجمل في بعض الازمنة واما القيد لان من الجواب على العلم
 بقوله لا يتغير ان هذا يفرض في فعله تعالى المسمى الظاهر والاهم الا ان يقال علمه
 بالحوادث بعلمها بالاحكام ثابت مستمرا لا زال الى الابد مستتب لا تكلفها دائما
 معقون تابع الموجودات الخارجية الحادثة والتغير في العلو لا لا يفرض في علمه تعالى بالحوادث
 في الازمنة لعله تعلمها في احوالها بالحوادث لا كسائر الصفات الحقيقية متعاضد الزمان
 حطته فنسبته الى جميع الازمنة على السواء فلا يصفها بالماضي والحال والمستقبل الا كجميع

انما

واستعان في حقه كتابي به
 ح

يكون صحيح هذا الجواب جواب شيخ الفرسلة واحدا لا يخفى واما قوله والحكمة لذلك
 على انه فيمكن ففة لوجهين احدهما ما قال بعض الفضلاء في توجيه كلام الحكماء كما
 عن شرح الموقف انما هو الذي ارتضاه كثير من المتأخرين لكن هذا غير حق لظاهر
 المعلن في اللغة ارسطو وابوصروا وعلى كما لا يخفى على من تتبع كلامهم خصوصا كلام
 الثالث في الشفا والتعلقا والحقا والاشارة وغيرها الاشياء وهو موافق لتحقيق كلام
 والمحققين من اتباعهم لا يخفى هو عين الكل ولا تفاوت بينهما في العلوم عديم بل العلم
 في الصورتين واحد لا تفاوت نحو العلم بهما عديم كالحق في موضوعه فان لم يكن كذلك
 مثلا قد يكون بالمشاهدة الحسية او ما في حكمها وهذا العلم الذي يتغير بتغير العلوم وقد
 بالمشاهدة وما في حكمها بل بحسب العقل الصرف هو الذي لا يتغير بتغير العلوم على
 هذا التحقيق لا يبرز عن علم مثقال ذرة في السموات والارض لان العلوم من الكلي والجزئي
 فلا تفاوت في الصورتين في نفس العلوم بل في نحو العلم والمص و قد صرح بهذا التحقيق في
 بعض الحواشي في الرسايل عند تحقيق علم الواجب وان كان موقفا على ما ذهب اليه كما هو متفق
 ما ذكره الشيخ في اول التعليل في الحيات الشفا في علم الواجب وان كان موقفا على ما
 تفصيلا وتحقيقا لذهابهم قاله التعليل انما العلم انما يصح ضافا الى الشئ بهيئة
 في ذاته وليس كماله في العالم كماله في التماسه والتماسه الذي اذا تغير الامر الذي كان
 متيما لم يتغير هيئته فمن كانت له هذه الصفة لا نفس هذه الصفة اعني التماسه
 فان الاضافه قد يكون هيئته في المضاف والمضاف اليه كماله في العائق والمعتق

العلم م

والعلوم

والعلوم وقد يكون بيت كماله في التماسه فان العالم بطل عليه بطلان هيئته
 الاضافه فيه وبين العلوم نسبتها والتماسه لا يسلطه هيئته ثم يسلطه بطلانها التماسه
 الاضافه بالحققة عارضة لذلك الهيئته التي في العالم والعائق لان التماسه هيئته في نفس التماسه
 والعلوم هيئته يحصل في العالم ويصمم وجود العلوم بطل مع عدمه في بطلان العلم مع عدم
 الشئ العلوم بغير الامر الذي له المعلوم صفة وهو الذي هو من خارج بل العالمية امر ذاتي
 على التماسه الذي بينهما لا تتكامل المعلوم ايضاً معلوم ولا ذات له من خارج فلا عالم مع كل
 هيئته فالتماسه ليس هو وجود المعلوم في ذات اذ ليس هو الشئ في ذاته بتماسه
 العلم ولا يمكن علم بالمعلوم بل العلم وجود هيئته في ذات العالم والشئ اذا كان معلوما
 ثم يصير معلوما فالحالة يتغير في العالم بالنفس الاضافه مطلقة فواجب الوجود لو كان
 زمانيا اعني زمانا مشارا اليه حتى يعلم ان الشئ الفلكية هذا الوقت غير موجود
 يكون موجودا كان علمه متغيرا فانه كما ان هذا الشئ غير موجود الان ويصير موجودا
 العلم به اما ان يعلمه كذلك فيكون متغيرا واما ان يكون علمه غدا اكله في هذا اليوم فلا
 علم اذ انه يكون محال لان يكون علمه غدا اكله في هذا اليوم بل قد يتغير واما ان يكون
 علمه فهو ان يكون بغيره ان يكون سرف الموجودات كله على وجه مكي ولذا كان الاشياء
 كلها واجبة عند الحقيق الوجود فانه يعرفها كلها اذ كلها من لزمه والعلوم لوزمه
 علم انه كل كان كذلك كان كذا اعني جزيا وكل كان كذا كان كذا اعني جزيا اخر وكذا
 الجزئيات طائفة لهذا الحكم فيكون قد تغيرت الجزئيات على الوجه الكلي الذي لا يتغير

كانت

يكون ان يتناول اجزاء كان لاهنه اشار اليه الا ان هذا الجزئي لما يخصه لا يشترط
مخصصة جزئية ايضا والجزئيات قد يعرف على وجه كلي ما لم يكن اشار اليه مستند الى
اليه مثلك لانه اذا قلت من ستر طوقه لعل الذي تسمى الميزة وقت طوقه او لم يكن
هذا كله يمكن جعله على كثر ما لم يستند الى شخص فقولوا ان هذا الانسان اشار اليه
فان ستر طوع اشار اليه اذا استند الى اشار اليه فواجب الوجود لا يجوز ان يكون عليه
بالجزئي بحيث يكون اشار اليه الكسوف فلا يقول هذا الكسوف اشار الى الكسوف فلا يكون
في هذا اليوم وقد فانه يعرف على وجه كلي فانه يعرف بعد زمان كذا وحر كذا
يعرف اشار اليه واجب الوجود مع احاطة علمه بالجزئيات ونظام الوجودات على وجه
فذلك يعلم ان نظام العالم هو نظام واحد وهذا النظام العقول يكون قد احاط به
بكل وجه كلي فانه ان يحيط به بوجدته النظام العقول له لا يكون عرف العالم على
ومثال هذا ان شجرا اذا قال انه في هذا الوقت يقارن لغير كذا كون العلم به يتغير لان
المقارنة بينهما لا يقع غيرهما فلهذا يعلم مع طلال هذه المقارنة فبهذه المقارنة
من ان يتشخص وهو هذا الوقت لانها كانت في هذا الوقت فلا يكون علمها على غير ما قاله
ان كان يعرف زمانا ولو ان زمانه على ترتيب السببي والسببي يعلم ان كل ما كان
كذا كان كذا في سبب ذلك السبب في حوشيه المطابق لما يكون عارفا بالاشياء كله
على وجه كلي ونحو لا ينفرد لا سببا لها ولا كان علمها على ان لا يتغير لذكر الشيء بالشيء
ومع ذلك لا ينفرد عند التصور والتفكر من عارضه الوهم لبعضه وبعضه لا سببا

متوهم

الـ
متوهمه لا معقول وشال هذا ان يتبين ان الكوكب ان كان له في الوجود فلا يتبعها
الدرجة الغلاية ثم بعد كذا ساقه فان الكوكب الغلاية قد دخل بعد كذا ساقه في الكسوف
ثم سقى بعد كذا في ذلك الكسوف ثم فارق الشمس ونجلي وقد يكون قد فارق ذلك كذا
ولا يكون قد عرف ان هذا الكوكب في هذا ساقه في الدرجة الغلاية يتبعه يكون في الساعات
بعد ما استند الى هذه الساقه اشار اليه لتغير علمه بتغير الاحوال وتجدد حافا
على الوجه الذي ذكرناه اعني بالسكن بحكمه في اليوم واحد وهذا احكاما واحدا والعلم
لا يتغير فانه صحيح دأيا في هذا الوقت وفيما قبله وفيما بعده ان الكوكب الغلاية في كذا ساقه
الكوكب الغلاية فاما ان قال ان الكوكب الغلاية في هذا الوقت اشار اليه المستقل عليه
مقارن كوكب الغلاية وعنده مقارن كوكب اخر فانه اذا علم ان هذا العلم الحكم الوقفي
الفرق بين العلمين ظاهر فواجب الوجود علم على الوجه الكلي علم لا يجوز عن شكا في
وهذا الكسوف الشخصي وان كان معقولا على وجه كلي اذ قد علم باسبابه والعقول
بجيت يجوز جعله على كسوفات كثيرة كل واحد منها هذا الكسوف فان لا يعلم انه
في الوجود وحده واحد بوجدته فانه ان يعرف وحده بوجدته لم يعرف جزئيا
نظام الموجودات عند ان يعرف على وجه كلي بحيث يكون معقولا يجوز جعله على كثر
فانه يعلم ان واحد كذا يعلم ان العقل الفعال واحد وان كان عقله على وجه
وعلمه ان هذا الكسوف شخصي لا يرفع المعقول الكلي والعلم ما يكون باسباب المقرة
ما يكون مشاهدا والعلم لا يتغير اليه ولو كان جزئيا فان علمنا بان الكسوف عند كذا

مركبا من علم ومشاهدة ولو كان عدم يكن شأنا لا يعلم كان معلوما باسبابهم كذا العلم كليا
 ولم يكن يجوز ان يتغير ولا يكون ذاتيا فان كان علم لا يعرف بالاشارة وبالاستناد الى شئ شأ
 اليه كان سببا في العلم لا سببا في تغيره ارام السبب موجودا لكن العلم الذي يتغير هو ان يكون
 مستقدا لمن وجود الشئ وشاهدته فهو احيل الموجود من غير ان يكون له شأ لا يعرف في شئ
 من وجوده فيكون علمه ذاتيا وسبب لا يتغير ولو كان لغو حقيقة فوجب الوجود بها
 ذات من صدوره للوازك علمه لا ذاتا بل لازم الى اتقى الوجود وكذا نحن ايضا نعلم العلم
 باسبابها ولوازمها وكان علمنا ايضا لا يتغير اذا كان هو عقلان انه وما تحجب ذاتها
 يكون علم كليا باسباب الشئ ولوازمه فلا يتغير كذلك لو كان علم اوقات مقابلة
 الشمس والارض له لكان كل كسوف يكون بعلمه واسبابه ولوازمه وكان علمنا يتقبل
 وهذه بعد علم واحد لا يمكن سبب مادام العلم بالسبب سببا فالعلم بالعلم بالعلم
 السبب لا يتغير انتهى كلامه التعليق اوقالا في الحيات الشفا في انشاء فصل معقود لشأ
 عدة من مسائل الحزن وليس يجوز ان يكون واجب الوجود بعقل الاشياء من الاشياء
 والافانته لما مقومة بما يعقل فيكون يقوم بها بالاشياء اما عارضة لها ان يعقل
 فلا يكون واجب الوجود من كل جهة وهذا محال يكون لولا امور خارج لو كان
 محال ويكون له حال يلزم من ذاتها بل من غير فيكون لعين فيه تأثير والاصول
 السابعة يبطل هذا وما اشبهه ولا تمسك كل وجود في عقل من ذاتها هو مبداه
 وهو مبداه للموجودات لثباتها باحسانها والموجودات الكائنة العارضة بانواعها

ومنه

ويتوسط ذلك باشتغالها ووجه آخر لا يجوز ان يكون عاقلة لهذه المتغيرات مع تفرها
 من حيث هي متغيرة عقلا ذاتيا اشخصا بل يتوخر تنبيهه فانه لا يجوز ان يكون تارة
 يتفعل عقلا ذاتيا انها موجودة في غير معدود تارة يعقل عقلا ذاتيا انها معدود
 غير موجود فيكون كل من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصور فيكون
 فيكون واجب الوجود متغيرا ذاتيا ثم الفاسدات ان عطلت بالمهية المجردة وبما يشعها
 لا يتشخص لعقلها في فاسد ولو ادركت باهية فمقابلته للمادة وعول من مادة تفرقت
 وتشخص لربك معقول لم يحسنه او متغيرة ونحو قد بينا في كتاب اخر ان كل صورة
 وكل صورة خيالية فانما يدرك بحسونه او تخييلة بالمتغيرة وكان اثبات كثير من الاشياء
 تفعل كذلك اثبات كثير من العقلاء واجب الوجود انما يعقل كل شئ على عقله مع ذلك
 عنه شئ تخفى فلا يعرف عن شئ في الذرة في السموات ولا في الارض وهذا من الجاهل التي
 مجموع تصورها الى لطف فربما ما كيفة ذلك فلا ند اعقل ذاته وعقل ان مبداه
 شئ موجود عقل وايلا الموجودات عنه وما يتوكلها ولا شئ من الاشياء توجد الا وقد
 صار من جهة ما يكون واجبا سبه وقد بينا هذا فيكون هذه الاسباب يتادى بها
 الحان بوجودها الامور الجبروتية فالعلم بالاسباب طابقتا فاعلم ضرورة ما يتادى
 اليه وما بينهما من الازمنة والها من العودات لان ليس عكس ان يعلم تلك لا يعلم هذا
 مدركا للامور الجبروتية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات وان تخصصت باشخاص
 في الاضاق الى زمان متشخص وحال متشخص لواحد تلك الحال بصفتها كانت ايضا

واحد

من حيث هي

بمنزلة

كونها مستند لما ذكره من ان كل واحد منها نوع في نفسه فيستند الى امر شخصي وقد
 ان مثل هذا الاستناد قد يجعل الشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها وان
 ذلك الشخص ما هو عند العقل شخصي صا كان للعقل الذي لا رسوم سبيل ذلك
 هو الشخص الذي هو واحد نوع ولا نظيره كونه الشمس مثلا او كما اشترى ما اذا كان
 النوع منتزعا في الاشخاص لم يكن العقل الذي هو ذلك الشيء سبيلا الى ان ينشأ اليه ابتداء
 على ما عرفت فموجود وشوكة انك اذا تعلم حركات السماوات كلها فانت تعلم كل كسوف وكل
 اتصال وكل انفصال جزئي يكون بينه وبين غيره على نحو كل ما لا يتناول كسوفه ما انه كسوفه
 بعد ما ذكره يكون كذا من كذا سما لا نصفا منه فصل القمر منه المتقابلة كذا ويكون
 وبين كسوفه مثله سابق له او تاخر عنه مدة كذا وذلك بين حال الكسوفين لاخرين حتى
 عارضا من غير تلك الكسوفات الاعلى ولكن على كذا لان هذا المعنى قد يكون على
 كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حالة تلك الحالة لكن يعلم بحجة ما ان ذلك الكسوف لا يكون
 الا لاحد اجهته وهذا لا يمنع الكلية ان تذكرت ما قلنا قبل ولكن مع هذا كله ما
 لم يحزن يحكم هذا ان يكون هذا الكسوف ولا يوجد الا انك تعرف من ثباتها
 بالمشاهدة الحية ويعرف ما بين هذا المشاهدة وبين ذلك الكسوف في المدة وليس هذا من
 بانه الحركات كذا جزئيا صفة ما شاهدت بينها وبين الكسوفات الجزئية كذا
 ذلك قد يجوز ان يعلم على هذا النوع من العلم ولا يعلم وقت ما يتلفها بها هل هي
 بل يجب ان يكون حصل الانبعاث هذه شيئا راياه حتى يعلم حال ذلك الكسوف فان
 ماع

ان يسي

ان يسي هذا معرفة الجزئية من جهة كليته فلا مناقشة معه فان عرضا الا ان في ذلك
 فعرفنا ان الامر الجزئي كيف يعلم ويذكر على احوال اذراك لا يتغير معها العلم
 فانك اذا علمت امر الكسوفات كما توجدات ولو كانت موجودة اذراك كان ذلك علم بالكسوف
 المطلق بل بكل كسوف كان ثم كان وجود ذلك الكسوف وعده لا يتغير من اشراف ان
 في الحالين يكون احدا وهو ان كسوفه له وجود بصفاته كذا بعد كسوف كذا او بعد كسوف الشمس
 في الحيز كذا في مدة كذا او يكون بعد كذا وبعده كذا ويكون هذا العقل من اشرافا
 قبل ذلك الكسوف معه وبعده فاما ان دخلت الزمان في ذلك فقلت ان معرفتي
 هذا الكسوف ليس بوجوده علمت في احواله موجودا ليسوق علم ذلك عند ذلك
 بل مجرد علم اخر ويكون قبل التغير الذي شرنا اليه ولم يصح ان يكون في وقت الانبعاث
 ما كنت قبل الانبعاث وهذا وانت زما في وان الاول الذي لا يدخل في زمان وحده
 بعيدا يحكم كما في هذا الزمان وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكمه
 ومعرفة جديده ولعلم انك انما كنت تتوصل الى ادراك الكسوف الجزئية لاحاطة بجميع
 اسبابها واحاطة بكل ما في السماء واذ اوقعت الاحاطة بجميع اسبابها ووجودها
 منها الجميع المستبنا انتهى كلامي في الشفا وعلما ان كلام الشيخ في جميع مصنفاته كالنفا
 والاشارة في الحكمة العلامة وغيرهما موافق لما نقلنا من كلام المعلم الاول
 بل جميع المحققين والحكام لاحقة الشيخ في تصانيفه وانت خبير بان توجيه نقلنا من
 الواقع في هذا الصريح كلام المعلمين والمحققين من اتباعهم فانهم في توجيه كلام الحكماء

انما قبل فعل كلامهم وقد ذكرنا ان هذا الترجمة ما ذكره المصنف في رصده في بعض مقدمات
 ومنها من تلك المقدمات **كيفية وجود الحوادث وزوالها فان وجودها وجود الحوادث**
 على مقتضى التحقيق الذي ذكره المصنف في حضورها الدنيا وزوالها عبارة عن غيبوتها
 بالنسبة اليها ووجه حضورها وغيبوتها بالنسبة اليها ان الشا اليه قولنا اما امر
 ميسوم على مذهب اهل التحقيق ان كما شئنا كما لاح من المباحث السابقة من كل
 ما سوى الوجود الحق وهو موهوم واقع بين طرقي المصنف على كان المفروض في الزمان الواقع
 بين الماضي والمستقبل من الزمان فانه نهاية تلك البداية للمستقبل كما هو المشهور بين اهل النظر
 والحركة اي الحركة الحادثة التي يسميها اهل النظر بالحركة بمعنى التوسط المفروضة في الحركة
 الامتدادية التي يسمونها بالحركة بمعنى القطع الواقعة بين الماضي والمستقبل من الحركة الامتدادية
 وهي ايضا نهاية تلك البداية للمستقبل من الحركة الامتدادية لا ماسة المسعة الوهوية
 ايضا من الحوادث وكل ما قرن من حدودها اي حدود الحوادث المفروضة تلك الحدود في
 من انا ماسة الحركة لانها غير جارية في الزمان وما شئنا من الحوادث فان تصف قبل ذلك
 بحد مفروض لا ماسة الحركة عندنا فهو باق وان لم يتصف بعد بالمقارنة المذكورة
 وسعفها فهو مستقبل وهذا نظير ما قال اهل النظر في الماضي والحاضر والمستقبل الوافقة
 في الامور الزمانية وقد استبان من الوجه المذكور ان المشار اليه قولنا اما امر متعين
 باعث للوجود القائم بذاته وقد صرح المصنف بهذا المعنى في مواضع من الفصول السابقة في كل
 ممكن فذكر في هذا الوجه ايضا اشياء لا يتبدل الانانية في كل حين كتبدل المكان المفروض

المذكورة

في الزمان المتعدد صرح الشيخ وكثير من المحققين كلما الدعوى في كل حلول ممكن
 وقد بينا عبارة الشيخ في بعض الغيبي في بيان تلك الدعوى بما تقدم ذكره **في التحصيل**
الشيء التي لا يتم على تحقيق سببها الى الحوادث التي هي وجودها وزوالها في بعض
 المصنف حالها على صيغة التبيين وهو الصريح الاكثر الاظهر كما لا يخفى على طور اهل النظر
 متعلق بالتحقيق **وعن انكشاف الشئ عطف على قول عن الشئ الذي لا يتغير**
في ذلك في التحصيل المذكور على القول الذي لا يتم ذلك القول بل علم اي طابع اهل النظر
 ويوافق ذلك الجواب فخرج من هذا ان كانت انتم اليه اهل النظر الغايبين مقتضى
 يقال هو غايب او ما من زمانه احاطهم ما لا يخفى بيان لما فرغ في شاعته الشائعة
 الطم على خلع رايه ومراة المراء وسلم بصيرة عن شأوة لعمري ان تحقيق
 سبب وجود الحوادث بمقتضى شكل الحركة الرسمية النظرية تؤول الى ان سبب وجودها العلة
 لوجودها كانت قد رتبته يلزم قدم الحوادث ضرورة في تنازع تخلف الحلول عن العلة
 وان كانت جارية يلزم الدور على تقدير وجود سلسلة العلية والتسلسل على تقدير وجودها
 الخ غير النهاية فاجابوا اهل الحكمة الرسمية عن ذلك الاشكال باستناد الحوادث الى
 معدة لها غير متناهية متصلة الاجتماع وهي الاوضاع الفلكية المستقلة كحركة النجوم
 بعضهم وكل من تلك الاوضاع سبق لغيرها الا انها لا يباينها على سرية الحوادث على
 اهل الحكمة الرسمية ان التسلسل في الامور الفيزيائية لا يعم اجتماع احادها
 فلا يمكن الفعل من البشريتها الذي يدل البرهان ان لا على استحالة التسلسل وعدم

وانت خبير بما في هذا الكلام الذي يقولون بنعهم لان عدم اجتماعها في ^{الوقت}
 لا يدل على انهما البطل العقل الرجح الى فرض الانطباق بينهما وانت خبير بما في هذا
 الكلام بما يكون له في البرهان البطل واما في البرهان المشهور المسمى بالصانع
 فليس له وجه أصلاً كما لا يخفى على من تأمل فيه وايضاً ان كان اول الصادر ^{من}
 تعالى هو القول بالجملة القديمة كما هو ظاهر كلام متأخريهم او عن الواجب ^{في}
 الحقيقة ^{الاول} تلك امور لا يميزها كاهل الحق عند تحقيقهم من هذه الامور يتاخر تلك الحوادث في تلك
 الحقيقة في سلسلة العلية اذ كل حادث يفرض جلوه وعندها دون حادثه كل وقت معين
 دون وقت اخر يلزم منه الترجيح بلا ترجيح في كل الصورتين ولا يخفى عليك ان ^{المتن}
 الظاهر من هذا النظر في اول الفرض في تلك الاشكال الاخير بان الحركة ^{الفلكية} الوصفية
 لها جهتان احد ما هي حقيقة ذاتها وهي كون الجسم بمحاله يصح اي يفرض لو تكل ان يرد
 من الاوضاع غير المفروض في الان السابق واللاحق ومعنى هذا المعنى ^{السطح}
 هو الاوضاع وهذه الحركة بمعنى التوسط وهي هذا الاعتبار وقديته مستمرة من الاول
 الى الاخر ومنه الثانية حقيقة النسب التي يلزمها وهي بهذا الاعتبار حادثه ^ث
 ان النسبة المفروضة بحسب القرب البعد من النهاية المفروضة في كل من الطرفين
 في ان في الحركة قديته من حيث الذات وهي الحركة بمعنى التوسط حادثه من حيث ^{الحادث}
 اللازم وهي الحركة بمعنى القطع فهي الحركة مستندة من حيث الذات الى القديم ^{من}
 حيث العوارض يستند اليها الحوادث ولا يخفى ان هذا الكلام في الجواب عن الشبهة ^{الثاني}

في جواب الشبهة الثانية
 انما هو ان الحركة
 لا يكون لها جهة
 في ذاتها بل
 هي نسبة
 بين اوضاع

غير متحقق فان تلك العوارض لا تلتزم ذات الحركة انما تستند الى الذات اي الى الحركة
 والمفروض بان حقيقة كائناً نقلاً الى ما يداينها اي ما يداين ذات الحركة وهي حقيقة لا
 قدم العلول مستند لعدم السببية له والخبر بها وهو متفق على نفيهم هذا الاشكال
 كما هو على وجود الحوادث واما علة زوالها ففيها اشكال لان سلسلة الحوادث المتعاقبة
 منتبهة الى ذات الحوادث المفروض زوالها هو الجزء الاخير من العلة التامة اذ ذلك ^{الحادث}
 عندهم بمعنى ان جميع تلك الحوادث لها مدخل في وجود ذلك الحادث باعتبار وجودها ^{السابق}
 وعندها الطارئ كما لا يوجد ذلك الحادث فلا تكون لها الزوال علتها التامة لان
 تخلف العلول عن العلة التامة وهو في ما بين في الفلسفة الاولى وعلتها التامة مرتبة
 من المبادئ القديمة وتلك الحوادث المتعاقبة من حيث كانت موجودة ثم صارت ^{معدومة}
 وذو المبادئ القديمة صحيح لان ما يقر قديمه امتنع عدمه لما بين في الفلسفة الاولى
 ايضاً وكذا زوال تلك الحوادث من هذه الحقيقة صحيح فانها اي تلك الحوادث الى ما لا يتصفه
 بأنها صارت معدومة بعد ما كانت موجودة وهي تلك الحوادث بهذا الاعتبار كانت
 منتبهة للعلة التامة كما تروى ولها بهذا الاعتبار صحيح فيلزم زوال العلول مع بقاء ^{علة}
 التامة على حالها وهو صحيح لزوم تخلف المذكورين استحالته في موضع فطلب التلخيص
 عنها اي عن تلك الشبهة بان تلك السلسلة المذكورة على وجود الحوادث المذكورة ^{المذكورة}
 وجود تلك الحوادث بشرط اشتغالها حادث معينها مانع من وجود ذلك الحادث ^{المذكور}
 فاذا وجدت تلك الحوادث المانعة لا الهة التامة التي للحادث المذكورين والجزء ^{من}

انتفاء المانع الذي يعتبر فيها فان وجود المانع مستلزم لانتفاء المانع
 لا غير كما لا يخفى فوجود المانع لا انتفاء من الالفة التامة بزوال جزءها
 الذي هو انتفاء المانع وان ورد عليه اي هذا الجواب عن شبهة انه يلزم ان يكون
 الحادث المذكور عند زوال قبل الحادث المانع عن وجود الحادث المذكور عند
 كون الحادث الحادث المانع جازيلا والحق في الالفة التامة بجميع اجزائها بناء
 على تحقق انتفاء المانع الذي قد زالت الالفة بزواله فلم يبق في وجود ذلك لا يرد
 عدم المانع لساق ذلك لعدم وجود جزء الالفة الحادث المذكور لعدم
 بوجوده فزواله والحادثة المانع بعد وجوده لا يصير منها الالفة التامة
 لا يصدق على ذلك لولا ان عدم سابق على الوجود او يؤول في دفع ذلك لا يرد
 ان تصادف الحادث المذكور بعدم تصادف الوجود يستلزم امتناع تصادف الوجود
 بناء على استحالة المعدوم لما بين في موضع والامور المذكورة علة تامة لوجود
 وجود الحادث المذكور بغير انتفاء انصاف لولا تصادف الحادث المذكور بالعدم
 الوجود فذلك الانتفاء جزء اخر من الالفة التامة الحادث المذكور وهي تلك
 الالفة التامة مفقودة بحذفها الذي هو انتفاء وتصادف الحادث المذكور
 بالعدم بعد الوجود ثم يبقى على هذا الجواب ان ذلك الحادث المانع يتحقق زواله
 الحادث اذا خرب ما نبأ على ما قرره في الجواب هكذا فاما ان يدعى ذلك المانع
 فيلزم عند زوال الحادث حدوث حادث دعى هو ما نبأ عن وجود حادث المانع

رواها

زوالها وهو غير لازم عندهم وان كان المانع ان ينع هذا او يزول ذلك المانع فيكون
 هناك حادث اخر ما نبأ عن الحادث المانع ولا وهكذا الى غير النهاية لا يستحق
 الزم فيلزم ان يكون هناك سلسلة غير متناهية من الحوادث يستدرك واحد منها
 الى واحد من سلسلة اخرى زوالها وهو متفهم عندهم وهو في الامر بالانحسار
 عنه اي لا شك ان زوال الحادث المانع من وجود الحادث المفروض زوال الحادث
 سلسلة الحوادث المتعاقبة لا خارج عنها فاذا انتفت سلسلة الازياء الفلكية التي
 يستدل بها الحوادث الموجودة كما تقر في اصل الجواب لا الى حادث معين كوجود
 مقنة فذلك الازياء علة لوجود تلك الصورة في تلك الصورة بشرط عدم وجود
 الوضع المتضمن للانتفاء تلك الصورة ثم تلك السلسلة الوضعية يعينها ينساق الى ذلك
 الوضع المانع من وجود تلك الصورة في تلك الصورة عند وجود ذلك الوضع بحيث
 صورة اخرى تتضمنها ذلك المانع من وجود الصورة الاولى فيبقى على ذلك الجواب ان نقل
 الكلام المذكور في شبهة الى زوال ذلك الوضع فان كان محذور في الوضع السابق
 عند جميع الفلاسفة الاولى في بحث الالفة والمعلول ان الوضع السابق لوجوده وزواله
 علة لمحذور الوضع الاخر لزم الدورانه يلزم مع توقفه والوضع السابق على
 حدوث وضع الاخر متوقف حدوث وضع الاخر على زوال السابق كما هو المقرر
 وهذا لازم هو الدوران كان زوال الوضع المذكور المانع لزوال الوضع السابق
 وقد كان زواله اي زوال الوضع السابق جزا اخر من علة اخير من علة مقدمه على

ذلك الوضع المانع مما عاقله كون عليه الحروف والزوايا والحدود ^{وال}
 الوضع السابق ضرورة ان تمام ما فرض عليه لا يقع في ذلك الوضع المانع من البقاء
 القيدية والاضاع المتعاقبة وذلك الوضع السابق على هذا الوضع الذي فرض
 مانعا عن وجهه الصورة كما ذكره هو عينه على الحدود والحدود وضع المانع
 كان زوال ذلك الوضع المانع زوالا من خارج عن سلسلة الاوضاع او بحدوث
 امر كان ذلك يعني انما على سلسلة يتم ان يكون هناك سلسلة غير متناهية
 من الحدود والازم الذي يستلزمها كل منها في زواياها الحاد الاخرى ^{ها}
 او زواياها كما لا يخفى على المتأمل والحدود الغير المتناهية لا ينظمها بالاحكام
 الغير المتناهية كما هو المقدر ^{في} وان كان المانع يمنع هذا فيلزم ان يكون هذا
 في الوجود جاسا غير متناهية ^{نضعه} محركة وهو بطبيعة على نهاي البعد المشترك
 وهذا الاشكال لا يمكن التفصيص عنه بوجه يتخلو عن حده وقاية ما يمكن
 يقال ان هذا الاوضاع غير موجودة في الخارج بل هي مفروضة كالامام المفروضة
 في الزمان المتعاقبة الحدود المفروضة في المسافة كما طرح بالقار فاقترع صرح
 ما فيه الحركة سواء كان وصفا او غير فهو غير موجود في الخارج والزم وجود امر
 غير متناهية محصورة بين حامين وهذا هو الدليل الذي هو عليه في اثبات هذا ^ل
 في موضع ما لم يكن ذلك الاوضاع موجودة في الخارج لا يقتضي على موجوده في الحد
 ولا يخفى ما فيه في هذا القول الواقع في الجواب ان تلك الاوضاع وان سلم انها

غير موجودة قولون سلم اشارة الى المناقشة في الدليل المذكور في ^{نقطة}
 محضة فظهر ان الوضع المتعارف للآن اليوم غير الوضع المتعارف بمثل ^{الآن}
 فان انقضاء غير هذا الوضع ويحكم عليه بان يقارن لهذا ^{الآن} وبان يفسر ان ذلك
 الآن حكما مادقا مطابقا للواقع ولو حكم العقل بعكس هذا لم يكن مطابقا للواقع
 ولو كان الوضع فرضا محضا لم يكن احدا يحكمين المذكورين ^{الآن} وبان التصديق ^{الآن}
 وهذا يعني ان لا يرب فيه نسبة ان ذلك الامر يعني الوضع غير موجود في الخارج ^{الآن}
 نحو ان الموجود ولو بالحق القوي القوي ^{الآن} في الزمان السابق فلا بد له ان يكون ذلك
 الامر الذي هو الوضع من علة ثم اذا زال عنه هذا النوع الموجود فلا بد له من علة
 ايضا فان الوصف الذي لم يكن لشيء ثم ثبت له كالموضع في شخص فيه لا بد له من علة
 ثم اذا زال كالموضع عن ذلك الشيء فلا بد له من علة ايضا ضرورة ان ^{او} علة
 وجودا او شئ من كل صفة شئ وخصوصا اذا كان حادثا وكذا زوالها عن كل شئ فلا بد
 لكل منهما من علة ثبتت في الفلسفة سواء كان ذلك الوصف موجودا ^{نفسه} بالفعل
 او بالقوة في نفسه او غير ^{او} معنى كان وقول يمكن ان يقرأ المشبهة بوجود الحادث ^{عدم}
 بوجه اخر ان يقال اذا اوجد حادث معين كصورة معينة مثلا فلا بد ان يثبت ^{عدم}
 من اجزاء عكسها الناقصة في وجودها والآن تختلف المعلول عن العلل الناقصة ^ل
 الجزء الحادث ما ان يكون وجوده الوعدا وعلى الاول يلزم حدود وجوده غير متناهية
 مجتمعة في ان حده فذلك الصورة على التام ان يكون قبل تلك الحوادث ^ل

في احد هذه الصورتين موجودات متناهية مجتمعة مترتبة لتزعم انها فيلزم
 في الامور الموجودة المترتبة المجتمعة من قبل الترتيب في عدم الحاد في لا ينفق
 ان القول بالحدوث المدة الغير المتناهية لا يمكن ان يكون متناهيا في وقت الترتيب لانه لا يمكن
 الاجتماع في ان حدوث العلول لا يخلو ان قبل ان تحدثها ويكون ان يجاء بها بان لا
 يجوز ان يكون تلك الموجودات المترتبة المجتمعة موجودات غيرها الامور واداة
 كاللزمات لغير المتناهية التي تقطع وجوداتها في نفسها بانقطاع التتابع لا يجري بها
 التطبيق لتوقفه على وجودها في نفسها وان تغيرها في هذا الوجه يستحيل
 الترتيب التي اوردتها التزم ان يكون هذا الجواب في الموجود لغيره لا بد ان يكون
 في نفسه لان الموجود لغيره يكون طرفا للنسبة والديته متناهية لان طرفا للنسبة لا بد
 يكون موجودا في وقت كمالها في بعض الابل للموجود الذي هو في يلزم الترتيب الموجود
 في نفسها ويمكن ان يدفع هذا اليراد بان يقال ان الترتيب في تلك الموجودات لا ينفك
 في نفسها بل الترتيب بها هو وجودها لغيرها التزم الا ان يثبت الترتيب في
 في نفسها باثبات الكلية والجزئية بينها كما هو ثبت في المتأخرين في الفصول العشر
 المتناهية المجتمعة المتأخرين لا بد ان يكون هذا الحكم وللخلاص تلك
 الشبهة والشكوك المذكورة الابد ما حققنا من حال الحوادث انها يرجع الى امر واحد
 لا يتبدل في ذلك الامر هو شان واحد من شئون العلم الاول محيط بجميع الشئيات
 كما في المتزكن من غير في ذلك الامر الواحد المستمر في موردة كثيرة بحيث

متفرقة

متفرقة تلك الامور بحسب الفرض في غير متبدل تلك الامور في النسبة
 بل يباين تلك الامور متفرقة تلك النسب بحسب تلك الامور في المقارنة
 الثاني يقا من تلك الفرضية وتلك النسب حقيقة بينها معلولة لان ذلك الامر لا
 الى المستمر المحيط بتلك الامور المفروضة والنسب الحقيقة دفعة واحدة كما في الواقع
 وعند المرتب لها لا ينفك الزمان ومعدله ايضا كما فصل الكلام في ذلك في المتن واسعا
 في ان قيل عمل الاثر في المذكور تلك الامور المفروضة في ذلك الامر الواحد
 المستمر وساق الكلام السابق الى آخره قلنا انقطع لامور المفروضة بانقطاع الزمن
 والاعتبار فينقطع التزم بانقطاع كما قال اهل الحكمة الرسمية في التزم لامور الاعتبار
 المتقطعة باعتبار الانقطاع واعلم اننا لا زعمان بهذا التحقيق في ظاهره والعليل في
 يحتاج الى الطفر فيجب ان لا يحمي حار من فروع اهل العلوم الرسمية في علمه في
 اهل النظر وتعلقها بها في طلب الناظر في هذا الكنا فيطرة اخرى وكل من لا يدرك
 ومنها الى من تلك الغايب **من الشئ** الى الحكمة والغاية المطلوبة في وهي ان المصالح
 التي هي مقتضى خصوصيات لازمة وما تارة من استمرارات المختلفة التاب خصوصيات
 الازمنة **وحقيقة** اي حقيقة الشئ وهي مقارنة بعض الحدود المفروضة في الحكم الشئ
 المستمر للحدود المفروضة في الحكم الاما في المستوي يظهر معنى الحكم الشئ في الاستمرار
وانه ليس في الشئ ما هو مقتضى اي مناقضة في الحكم الكلية كما يحتاج الى
 الغاية من الحكم في الشئ ما نقص الحكم تحله كما ان الحكم بوجوده تناقض الحكم

لا مور

ونقصا اي نقصا كانه بعضه بعضا اي بعضه كثر لقدمه فان الحكم على الشيء
 والحكم بغيره متناقضان فيلزم الجواز الى الحكم او لا ولا ضرورة ان الحكمين كذلك
 ولا شك ان الحكم بغيره نقصا في الحكم ونقص عن هذا التوهم بانقل بعضا تابعت
 مسائل التحقيق من استحالة الحكم لبقائها بنجاش الخبر بخاتمة حقيقة مع باقية الأدب
 السابقة وقد لا يعم بعد من ان الدفان معنى الغاصة العينية في الخبر مثلا لا يعم
 بعد ما بالزمان العين لا يعمها انها مقتضى ذات الخبر كذا الاحكام الشرعية جميعا
 وضعية متبدلة بتبدل الملل والادب ان الخلفه بخلافه لا زمت والاستعدادات
 الالهية بل انما تكونه انجس ما دامت حقيقة باقية في زمان نيتنا نحن على تحليله ولو
 ولا نقل عنها حكم الجائز الى استحالة الحال في تلك الحالة زواصوتها التوبة
 الخبرية بتعدد الصور التوبة الخلية فهذا والعجيبه اي من هذا الوهم البعيد
 ما تكلفه بعض من ملأه المقصود من هذا الوهم الذي يحلوه شكا عظميا حقيقيا
 بان يسم من سابق الاجتهاد في دفعه فقال ان الحكم كان هو الواقع على حقيقة
 الابداء واستجاب في قوله الحكم اننا الاسماء كلها ولذلك ظهر عليه ما خفي على من قبله
 الانبياء وكومتها بغيرها وهذا العذر اشد من الحرام اذ قد من ان الاحكام الشرعية
 تابعة للمصالح المتخلف باختلاف خصوصيات لازمة والاستعدادات وقوة
 مل السمع من اية وانتم هات تبحر منها او مثلها اشعار ظاهر بهذا المعنى وان
 بان قيعين الاحكام الشرعية في زمان كل شيء ليس الامر عند الله بخفاء بعض الاحكام

بعض

بعض الانبياء يستلزم الخفاء على الله تعالى كذا وانما بافصلنا ذلك
 الموضع واقف على جليل الحال بوفيق الله تعالى وهو الموفق لكل خير وقال **فان الحكم الشرعي**
 اي التشريعي بغيره بماه ذلك لكونه مدونا كلف الناس بالتدوين به **فما حكم الحكم الشرعي**
 اي الاتحاد والحكم الاول عند المحققين ينشاء من الكلام الذي هو وصفة حقيقة
 منبهة من الممارسة العينية الواقعة بين العلم والارادة وكل كلام نفسي في ذلك
 واتما الكلام اللفظي فلا بد فيه من تلك الممارسة العينية مع الممارسة التي بين
 والحكم انما اي الاتحاد ينشاء من القول المعبر عنه بكن الذي لا يتخلف وقوع المراد
 كما قال الله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له ان يكون والحكم التكويني القول
 الناشئ من قول كى واجب الطاعة وجودا اذ ايتا بحيث يتبع التخلّف عنه ولا كما
 هو مقتضى قوله تعالى ان يكون وقد ثبت في العلوم العقلية ان حصول المراد
 عند تعلق ارادته تعالى بوقد سمى بعض المحققين من الصوفية الحكم التكويني بالحكم
 الارادي والحكم التديني بالحكم التشريعي والحكم التديني الكلامي الشرعي المصروف
 الصالح لالهية واجب الطاعة وجوبا شرعيا وصحيبا يتبع التخلّف عنه شرعا بمعنى
 ان الشرع يتبع التخلّف عنه ويحكم بوجوده كما ان العقل يتبع التخلّف عن الاول
 ويحكم بانتفاء فافهم والحاصل ان وقوع المراد لا يتخلف عن الحكم التكويني لعدم
 تحقق العلة النافذة عنده **فكم** وجه العنارة ظاهر في ذلك كونه في هذا الفصل
 مما تقر واشتهر في العلوم الرسمية وكانه مخزون لكل احد من المحققين بحيث لا يعتد

في اختصاره عند العقل الا ان تذكره هنا شرع في الاشارة الى تحقيق المعاد وتفسير
بعض حلاله الذي هو المدة في هذا الباب **البصر الحقيقة الواحدة** الحقيقة الانسانية
تظهر على البصر المدرك للاشياء واللون بالذات والاشكال بالمتاخر ونظايرها
بالعرض الصورة المعينة للشيء بالعرض هو المادة كالصورة الشخصية الانسانية في مثال
هذا بشر حضور المادة وسلاسة وضع معين من محاذات في فرق عدم جعل البصر
من شرط البصر وهي اى تلك الصورة بعينها يظهر الحس المشترك الذي يجمع في جميع
المحسوسات بصورة فيشاهد اى مثابة الصورة الاولى من غير تلك الشرائط المذكورة
وهي اى تلك الحقيقة الواحدة المطلقة في العالمين حال ظهورها على البصر وحال ظهورها
في الحس المشترك **تدل على انكسار الاشياء** كصورة زيد وعمر وكد وهذا ما لا يخفى
ثم يظهر تلك الحقيقة الواحدة في العقل بحيث لا يقبل التكرار ويصير لا في التكرار في
البصر والجملة المتحدة في الصورة العقلية وهذا بالحقيقة معنى ما نقل عن بعض
اساطين الحكماء القدماء من ان شأنا الخيال كثير الواحد وشأن العقل كثير جدا
خيال القوة الجسمانية كالانحياز على المتكلم والمفهوم من المحققين من الصور والكمالات
خصوصا كلام الشيخ في الشفا وغيره من الصفات ذات العلم كما كان بعض المتأخرين كان
ابسط واجمل من التكرار لتفصيلها في المادة واستعداداتها وعوارضها في هذا
العلوم واجملها علم الاول تعالى علم العقول ثم علم النفوس المجردة ثم علم القوى الجسمانية وهذا
المرجع لكثير شفع في تحقيق علم الباري تعالى **اسم العقل** متساوية في قول التكرار

كلام

والقدرة على التوابع من حيث خصوصية نسبتها المتكررة حسب تشخيصها بين النوع
وهي من حيث صورة جسمها المشترك بينها واحدة وكذلك الجسم الواحد **فبعد**
في صورة اجمع انواعها سواء كان اضافيا وحقيقيا لكن يتبين ذلك الجسدي كما
من حيث عال آخر ومقابلته او الفيزيائية من المعنويات كما يشمل جميع المقادير والاشياء
المختلفة اتحاد الكل في صورة في صورة ذلك الامر شامل لكل كاشي والمثال المثل
تصور وجه الفيل يظهر عند وضع كلام الشرح فاذا تذكرت ذلك المذكور الفصل
السابق المعنوي بالذكرة **فبعد** من ذلك المذكور ان الصورة والوقعية وحاليتها
فيها الاختصاص المتكررة او الانواع كما عرفت غير الحقيقة الواحدة المطلقة الساذجة
تلك الصورة المختلفة في هذا العالم هي اى الصورة لا يابا مظاهرها المختلفة عليها
باعتلاف والمدرك واحكامها التابعة لتلك الشاع والمذكر بالجملة اختلاف صور
الحقيقة الواحدة بسبب اختلاف الموطر واحكامها ثم ان تلك الحقيقة مع وقد
الذات قد يظهر في صورة واحدة كالصورة العقلية من صورة النوع والجنس وما ان
المختلفين في الصورة في موطر متعلق بقوله المختلفين وقد تجد في موطر في الصورة في
آخر فقد عاين الصورة ان الحقيقة الواحدة في الموطر السخا يظهر اربعة بصورت
فما في موطر البقطة مثلا والآخر في صورة اخرى في موطر وهو موطر
البقطة في هذا الموطر والفرج والكمالات المختلفين في الصورة في موطر البقطة ثم يظهر
اى ذلك الشئين الذين هما النرج والكمالات في موطر في موطر اى موطر اى موطر



نظير ما قال اهل الحكمة السنية من ان نسبة الواحد الى جميع المكنات على السوية وقد
 الباطنة في هذه الدعوى لاننا نحصر تلك الصور بعينها الى تلك الحقيقة اكامل
 والمتعارف المحض للصور المختلفة اكامل الموطن والمشار المختلفة لا غير كاهم هذا
 التحقيق ففصل النظم هذا المعنى فقال العلم حقيقة واحدة يظهر موطن الحقيقة بصورة
 بناء على ما ذهب اليه اهل الحكمة السنية من ان الصورة العلية قائمة بذاتها لا تتغير
 بحالها محتملة تلك الصور العرضية العلية التي لا تتغير بالظاهر ولا يخفى مدرك العقل كالتجارب
 حيث كاهم المشهور هذا الحكمة السنية وهي تلك الحقيقة الواحدة العلية بينها
 في موطن الروايات بصورة موهبة راعية صورة الدارين في موطن الروايات كاهم المشهور
 عند اهل التفسير وقد عده رسول الله صلى الله عليه واله اللين بالعلم في الحديث المشهور
 بينهما ظاهرة فان كلامهما يترتب به شيء فان اللين يترتب به العلم بترتيب
 وكان الظاهر على الدلائل الباطنة في الحقيقة حقيقة العلم كذلك الظاهر على الشاهر
 في الروايات حقيقة العلم اذا الظاهر كل من الموطن ليس الحقيقة اكامل لا يخفى ان على
 حقيقة العلم في كل موطن بصورة بعضها لها اي بعين تلك الصورة بحقيقة العلم في كل موطن
 فاعلم بعين الحاصل ان حقيقة العلم واحدة لها في كل موطن صورة محصورة والمحصنة للصورة
 الهيئة في كل موطن هو خصوصية ذلك الموطن كما ان حقيقة انا واحدة لها في كل موطن
 من الخارج والذهن صورة محصورة بسبب خصوصية كل من الموطن وهذا المعنى الحقيقة
 ما اشار اليه اهل التفسير الجيد بقوله لو انما يكون انا حين سأل عن المعرفة والله اعلم

نظير

بين ان يظهر حقيقة الصورة التي كانت الاخرى والافرى الصورة التي كانت
 الفرج الظاهر لا روي بصورة اكامل في الحقيقة فان الفرج والكم صورته
 في الحقيقة وبمعناها صورة لها في الروايات الفاعل الفاعل بصورة اكامل في الحقيقة وبمعناها
 صورة الفرج في النظم وصورة الفرج في الحقيقة هي بعينها صورة الكمال في النظم **والفرد**
الافرى كاهم المشهور في كنهه هو اسباب تخصيص تلك الصورة بتلك
 حقيقة لا يعلمها كنهها الا واحد بعد واحد كما بالروايات ولا يطلع على غنايتها الا الواحد بعد
 من اهل العرف **والفرد** المذكور في هذا الفصل **والفرد** قوله تنصير
 وجه التناول يظهر ما سبق في نظائرها وحصل ما قال سابقا في نظري ان في هذا الفصل
 ما لم يتبين في العلوم السنية فخذ اعنون بالنتيجة وحصل هذا التصريح في الحقيقة الواحدة
 المطلقة الساذجة مغاير جميع الصور التي تحل في تلك الحقيقة فيها على المشار الظاهر والباطن
 الجسمانية والروحية مغايرة من حيث انه لا يوجد في الوجود ذلك الصور بعين
 الحقيقة التي هي عينها كون وجود الحقيقة عينها اذ هو جميع الصورية والحكماء لا يفرق
 والمشارين والمحققين من الكليم وقد اقيم لبرهان على هذا المدعى موضع ذلك
 الحقيقة الساذجة في هذا ما باله للظهور بصورة متخالفة لكونها غير متباينة للشيء من الصور
 كما يشهد بالذوق السليم مختلفة الاحكام لا اختلاف استغدادات تلك الصور وجميع
 صور التي يظهر في تلك الحقيقة بها اي تلك الصور متساوية الاقدام بالنسبة اليها وليس
 بعضها بعض من تلك الصور اي تلك الحقيقة اولى من البعض الاخر في حد ذاتها وهذا

وقد قال صاحب خصوص الحكم وهو جوباد اخبر عن الامام علي ومعه رجل
 انهما كانا في الماء واللون له فخذوا انهم يتلون بالوان كذلك حال المعرفة في معرفتها ^{التقدير}
 برائتها في حجاب العار في استعدادها التناقض للمعرفة وكذلك حال حقيقة الحق ^{الجل}
 ذكره لا بعين ولا صورة لها بحسبها فخذوا انها لا بعينها على استعداد من محلي له وحصله
 ان حقيقة الحق المطلق الواحد لا يعين له ولا يقيد بصل في حده انه بل لا ^{صحة} يمكن له ولا يحد له
 من هذا الوجه كما اشار اليه ايراسموس ويصوب اليه من غير ان يكون له كمال الاطلاق في
 الصفات فتميزت تلك الحقيقة بتقيد بحسب استعداد المحلل له وعلى صورة معتقده ^ت
 على هذا المعنى حيث التحول يوم القيمة وقد علم ما ذكرنا ان امارا كان من اهل الاعتقاد
 التقدير فكري تركاته وتقيدته في كمال الماء المتلون بلون انما من المتلون ^{كان}
 هيواني الوصف بالجميع صور الاعتقادات من انما التخليلات لاهية الاسماوية ^ش
 تقدير بعضها في ما قبل يقولون لو ان الماء لونا فانه لان من ما به لا لون ثم ان
 المحجوب في الحقيقة المطلقة الساذجة المحض في حكم الطبيعة الذي يعرف الخفايا ^{ها}
 لعوده اي يعود ذلك المحجوب بالعوايد الى المطالب الفاعلة اليه بعد اخرى لما في
 الطبيعة بكنة الحقيقة المطلقة الواحدة في الصور المتكثرة عن قيدا الصورة ولا يعرف الى ^{الحقيقة}
 لتحوّلها في ملابسها التي هي الصور المتكثرة كما شهد به حديث الحق المشهور واعلم ان سبب ^{الحجاب}
 المذكور شيان احدهما العود المذكور والثاني انما هو في الطبيعة التي هي شأنا ^{صحتها}
 منع والحقائق كما هي المشهورة للحجاب المذكور انما هو لتفوق الضعيفة للثقة في الطبيعة ^{كأن}

العارف

العارف انه انما لا يخفى نفس قوته لا تسلمها صورة عن ادراك الحقيقة المطلقة ^{الامر}
 معلوما للكام خصوصية المواقف فثبت ولا يحجبها الى المحجوب حكم مطلق ^{مخصوص}
 عن حكم المواقف الاخرى فيها حين لكان العارفي في حقيقة سائر ملابسها وصورها
 لان نفسه هو الذي انضمت اليه التجليات الاسماوية فتبينه ببعض الصور والاعتقادات ^{انها}
 وقد اشار الى قريب من هذا المعنى الشيخ الكامل العارفي في يوم من المهرج بقوله لا يترك
 الباطل في طوره فانه بعض طوره انما قد قد في تتمها في الحق فيطرح صورة متكررها ^{الما}
 في ذاته وفي الحقيقة الثانية قد سرنا طهرها وياك والاعراض عن كل صورة ^{عمومية}
 اوصاف مستقيمة فطيف في الظل بهدائي في كبري الهوام والاربعاء ^{وعصوة}
 الاشياء المحل عليك من زواياها البسطة كل فلفلة وقال في موضع اخر منها وكل الذي ^{مختصة}
 فعل واحد بغيره لكن بحجب الكثرة اذا ما انزل الاستمرارية ^{ولم} يبق الا لشكالها
 يتيه ولما كان هذه الكثرة المذكورة حقيقة لها لادراكها الطباع المألوفة بواسطة ^{كم}
 المادة والقوى المختلفة المنهكت في احوالها المألوفة مع جلالها في انما في الكثرة وكونها ^{مخالفة}
 الى الاطلاع على اسرارها فغيب من احوالها المبدأ والمعاد كما سيظهر من الفصل الاخير من الما ^{ير}
 باقائها واثارها في ما هو قوله في معرفة الشفاعة من ركني الما ^{سببا} وسببه يكون
 معلوما بالقوة مما سبقه فلا يحتاج الى تبيينه الا الى تبيينه ^{القياسات} ^{بمعنى} ^{من} ^{معرفة}
 المذكورة في الفصل السابقة ^{العلم} ^{بالحقيقة} ^{الاصطلاح} ^{في} ^{الامور} ^{فانها} ^{في} ^{العلوم} ^{فجر}
 كانت وما دبرها هو حقيقة واحدة ثابتة في القسم الاول من الكتاب الذي في ^{المبدأ}

من ان الممكنات باسرها صورية حقيقة الواجب تتخالف حقيقة للصورة من جهة يتخالف
الحكام الموطنة التي تستلزمها الفسلفة في مدارج صعودها ومدارج هبوطها ولا
يخفى عليك لثابت بين المدارج والصعود والدارك والهبوط والدارك تعطف على ال
فان كل موطنة من موطنة النفس كوطنة الاحسان والتجمل والتوهم والتعقل فانها موطنة حقيقة
الواحدة بصورة مقابلة لصورة موطنة اخرى كاشهد به الفطرة السليمة وكذا الحال في موطنة
واحدة كما لا يخفى على المتقن **باب حقيقة العلم** فانها صورة موطنة النفس في موطنة
المتخلة كما ظهر وفصل انما اوله نقيض كل ما يكون وهم ام خيال ام عكوف في موطنة العلم
ظلالا على هذا التحقيق ووجه ذلك الكثرة التي يراها او يتعقلها من العلوم باهرها
مجردة كانت وما وتليس لا يحد بحسب موطنة المتخلة فاذا فرض ارتفاع النفس موطنة
المتخلة لو كان شئ من تلك العلوم فقطرة القصيدة الثانية قد سمرنا ظاهرها اشياء
الى تفصيل هذا المعنى بقوله وتدر على اسل النفس بالحس باطنها بظهرها وكل شئ وكل
فكر فطنا او نظرا تحت نصف الفسلفة في فعلها الازنية وشاهدنا الاستجيلة فيفسد
ما ترى بغير مرآة في المرآة الحقيقية اعزلك فيها الاحكام انما تظفر اليك باعداد
الاشعة وانما يرجع الصوت عند انقطاعه اليك باطراف الصوت المشيدة اهلا كان
من علم انتم سواكم ام سمعت خطا بغير ذلك الصوت وقل لمن قال اليك علومه
وقدر كذبت بك بغفوة وما كنت تدري قبل يومك ما جرى باسلك ام ما سوف يجري
فاحتمت في علم اجاز من معنى واسلم من باقى مد لا بحبرة الغضب من اجل غنة الكرى

اي من جهة يتخالف الحكم الموطنة
والدارك التي هي موطنة
تلك الموطنة

سؤال بانواع العلوم الجلية وما هي الا النفس عند استغفارها بعاملها من مظهر الفسلفة
تجلى لها بالذات شكل عالم هذا هو العلم الغريب والتحقيق لقام وتصبح المرام
نقلنا تلك الابيات بما هما جملتنا ونتركها **باب انكشف الاسباب عن حقيقة**
المبدأ وظهوره في الكثرة فاذن المستحصل ويقوم بالنفس ومراتها كما فصلنا انفا حقيقة
المعاد من ظهور الاعمال والاعلاق الظاهرة في النشأة المتويزة بالصورة الخاصة المخلوقة التي
تقتضيها احكام هذه النشأة وفي النشأة الاخرى والصورة المخلوقة للصورة الاولى التي تقتضيها
كما فصل في الترتيب للغة التي اشار بها صلوات الله وسلامه عليه وهذه النشأة الاولى
صور الاعمال والاعلاق وغيرها بجسم النشأة الاخرى كما هي في تلك النشأة وراى ايضا كثر
عرف ارامته صوكثير من الاعمال والاعلاق في النشأة الاخرى وفي واقعنا هم الصحة
او توجهاتهم كما هو المشهور وكب الصوفية وسبق نقل بعضها منها **وتفصيل** على ذلك
على المقدمات المذكورة **باب حقيقة الواجب** في الكثرة **باب حقيقة**
مما زعم ان ذلك الواحد الحقيقي الواجب بل الكثرة الممكنة هو اذنه موجود بوجود
انفصال شئ من ذلك الواحد عند وجوده مع كل واحد من تلك الكثرات علم ان هذا غير
جمع من اعانية ضعفا العنوا على معي الحق الواحد سبحانه بالذات بالنية الى جميع
الممكنات كما هو من جهة التحقيق من الصوفية للوحدانية منهم الحكم اصرح به في القسم
من الممكنات وجبين احدها انه لا كان الواحد الحق الذات مع جميع الممكنات بل من جملة
وملاسته للقادر ذات الاشياء الخفية كفضائل العيونات والمخبرات ونظا

احكام النشأة الاخرى



والا تسمى بالاطلاق بحيث لا يشك في بطلانه احدهم العقل افضل من العلم
 ولضعف هذا الوجه من الاعتراض محتاج الى تبديد بعد تبين احدهما ان وجود الممكن عبارة
 ظهور وجود الحق الواسع في حقيقة ذلك الممكن التي هي عبارة عن عين الماهية لذلك
 فيعرف الصوفية فاذا تحقق بمكان لا يزال لا شرط وجود العين حصل لها نسبة
 جملة الكثرة والكيفية فظاهر الوجود الحق الذي هو بمنزلة المرة بالنسبة الى الاحكام
 والافان المطلوبة من حقيقة النكا والاضافة والافراق وغيرهما وبواسطة هذه النسبة
 يظهر تلك الاحكام والافان في ظاهر الوجود وسع من وضع ظاهر الوجود بها ان الماهية
 بعينه الوجود الحق بالنسبة الى الحقيقة المكتة ظهوره النسبة المذكورة بينهم بحيث يظهر
 بواسطة تلك النسبة ان تلك الماهية المكتة واحكامها في الخارج ولا يتوهم ان
 وجود الواجب عارض لماهية الممكن بل هو من مذهب الحكماء في الوجود المطلق بالنسبة
 الممكنة بل هو موهوم في كمالها في الفارسية من وقوع عارض وجودهم مستكها في
 وجودهم وقد قصدنا هذا الموضع القسم الاول من الكتاب ولا يتوهم ايضا ان الماهية
 الممكنة العارضة لوجود الواسع صفة حقيقية يلزم من زوالها زوال صفة حقيقية
 عن ذات الواسع عن ذلك لا يلزم من عرضها الماهية زوال ذلك المعروف لا حصول
 الشبهة في زوال تلك النسبة التي هي من الماهية الاعتبارية وبعد تفهيد المقدمات
 ظهر ان دفع هذا الوجه من الاعتراض اذ مية ذات الحق سبحانه بالقياس كما علم من المقدمات
 ان لا يتوهم تلك الماهيات في قبيل مية الوجود بالماهية من حيث هو التي يكون الماهية بها

موجودة كما اشهر في الكتب الحكمة الرسمية وليس للواجب بالنسبة الى الممكنة مية غير
 المذكورة واستلزام تلك الماهية ليست في قبيل مية الوجود بالجوهر والعرض والعرض
 الجوهر والعرض في ليست في قبيل مية الوجود بالماهية من حيث هو كما قلنا انفا ولا شك
 ان التعذر والتلون والخصامة ونحوها من الاحكام الخارجية للماهية التي يكون ايضا
 الماهية بها بعد وجودها الخارج فلا يلزم من مية الحق سبحانه بالماهيات المكتة التي
 ساقه على وجودها الخارج في مارتحة وملابته بالقاذورات التي هي في ذلك علو كبير
 وايضا السطح بالقاذورات والتلبس بها من الاجسام الكثيفة ولهذا لا يلزم من ذلك
 الانوار الانوار بالقاذورات بسطحها بل هو ما هو قديم علم من هذا القبيل ان هذا
 القاصر العاصي في فهم من الماهية والملابته المطلقة من الاملاية بوجود موجود بل
 ملاية جسيمهم وقد بين ان مية وجود الحق سبحانه وملابته للهيئات المكتة
 حارجه عنها الوجه القائل بالاعتراض ان الحق سبحانه اذا كان مع كل واحد من الممكنات
 يلزم حصول شيء واحد في واحدة في مكانين بل في امكنة كثيرة بعرض وجوده مع كل
 من الاجسام بالذات وهذا بديهي اطلاق فيكون مع كل واحد من الممكنات شيء من ذات
 الواجب وهو مستلزم لانقسامه فتعارض ذلك المستلزم لانفصال المذكورة المتعارضة
 عن هذا الوجه من الاعتراض يظهر ايضا بلا خفا الماهية المذكورة وتحققها كما بيناها و
 شخاها انفا واضحا المستحيل بديته هو وجود شخص محدد بالذات الذي هو الصورة
 الشخصية في ان ذاتها في مكانين ما وجود شيء محدد بالعرض كالموجود في ان لا يكون ما فلا

استحالة فضلها عن بلعها **والسالم** اي لم يترك في هذه المقتضا **الاجساد**
ما الدنيا واخره **لسان النيران** السابقة واللاحقة عمومًا وخصوصًا السابقة
 خاتمهم عليهم السلام والصلوة **في الجوارح والاعمال** التي هي لها العزيمة ومن يبال
 اسما في **المواطن المعاصرة** التي هي موطن البرزخ وموطن الجنة وموطن جهنم في كل من
 المواطن الثلاثة موطن كثيرة كما دللت عليها الاخبار والمكاشفة الصحيحة وشهدت بها
 السليمة عن من احاد الاولهم **بصور الاجساد** التي هي الجواهر **وكيف ترون الاعمال**
 والاعمال في مراتبها ليمان العقائد الفهية التي في الاعمال مع الموزون الاجساد
الاجساد بصور الاخلاق العالية وقد دللت الاحاديث الصحيحة على جميع تلك المكشوفات
 وشهدت تلك الاحاديث تركها **واطلعت** من هذه المقدمة المذكورة **اي على**
الاعمال **بصور** **لحقيقة** **بالكاف** فان لا يتنظر احوالها على احاطة جهنم بالكاف
 الزمان كما لا يخفى على الممارس في العلوم العربية ولا حاجة الى ما سطر عن الظاهر
 كما فصله الظاهر من المميزين بان قالوا المراد احاطة جهنم بهم في الزمان المستقبل
 عند القيمة بنا على التحقيق الذي سبق وشرح انما قال الاخلاق الرذيلة والعقائد
 والاعمال الرذيلة التي هي محبة جهنم هذه النشأة الدينية هي عينها جهنم التي سيطر
 عند القيمة في الصورة العتمة الموقود عليهم نذهم الشارح الواقف على الحقائق
 كما هي على العلوم ما قبل في بيان هذا المعنى الفارسي وهو هذه خوي خوي قوميها
 توبست تسليم ورضا جهنم وجميع توبست وزاد بعد باه ان وصف توبست

بالرباعية

محمدي زين صفات داغ توبست الا انهم اي الكافرين لا يعرفون ذلك المعنى لعدم
 ظهورها عليهم ذلك الاخلاق الرذيلة والعقائد الباطلة في هذه النشأة الدينية عليهم
 تلك الصور العتمة المقدمة وهم لغرضهم بالحقايق لا يعرفون الحقايق **الاجساد**
 المحصورة وهذا يتكرر فيها عند تبدل الصور هذا حال النفس المحصورة الضيق العظمي
 الغير المحيط بالحقايق سورة كانت كقرا ام لا واما النفس المحيط بالحقايق وبعدها
 في الصور المحيط بالطن الخفية لغير الحقايق في الصور المختلفة فيعرف تلك النفس حقيقة
 الامر واقعة باسطة احاطتها بالحقايق كما بين بقدر يعكس ذلك على عمل الصور
 ويجدها الى امرأة حيالة حيالها ذلك النفس المحيطة التي هي مشكوة مصابيح
 النفس فان المشكوة اي المكشوفة التي موضع فيها المصباح وظرف المصباح من النشأة
 ونحوها يتنظر بغير المصباح لانه فكذلك الحال على سائر النشآت يتنظر بانوار النفس لان
 كل قوة من قوة النفس لها كسب المشكوة الى المصباح الذي هو فيها بل يعكس كل
 معنى من المعاني العاضدة على النفس وعلى قوة من قواها اي قوة كانت الى صاحبها وهذا
 ما قاله الحكماء من ان البدن وقواه سائر من النفس والنفس ما رماه وقدره من هذا المعنى
 وفضل في موضعه في شأه صاحبها النفس المحيط تلك الصور التي هي الحقيقة والنشأة
 الدينية بلعياها كفاها واجبة من غير مجامع مشاهدة الصور المحسوسة التي هي في
 النشأة الدينية فان النفس القوية المحيطة لا يشغلها شأن من شأن ولا يلهمه طين
 عن موطن كمال قوة تلك النفس واحاطها هذه النفس كالمبادي على ما هي في الجردة

ذاتا وفلا في هذه الحال ونذكر الضمير الثاني باعتبار الاختصاص ان لم يكن هذا الحال
 لا يخلو من اختلاف متغير بحسب خصال الاوقات وما يتبعها من الاحوال اكل وقدر
 صوته ومعنوية ليست لغيت من الاوقات فكذلك في الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله
 في ايام دهرهم نجان وشهدنا له قول السليمة بهذا المعنى وقدرين وفصل في موضعه
 الكتب العقلية كما ورد في الحديث الصحيح المشهور المشتمل على رويته صاحب الجنة والنار
 وهو هو الصلوة حذاء الحائط وبما يستغل بعض الكاشفين مشاهدة صور ذلك
 الاخر عن مشاهدة صور هذا الموضع الذي عكس حال الجحيم للذين يشاهدون
 الصور التي في عن مشاهدة الصور الاخرية وهذه الحال هذا البعض من الكاشفين بعد
 عدم عام قوته وحاطته كما سمعت من استاذي عالم العالم المحي الملته والدين محمد الانصار
 نقل عن بعض من كان من انقضاء سكان في بعض نواح فارس بعض من الاولياء فدخل عليه
 يوم من ايام الدنيا وكان ذلك الموضع مستغرقا في حاله وبواسطة هذا الاستغراق لما في
 عن الاحاطة بالارادة قد تجددت الصورة المحسوسة فلما نظر الى حاله فاحس انه لا يخلو
 الحمار ولم يكن يرى من الصورة الحمار التي هي صورة في وطن الاخرى هو مستغرق في مشا
 صورة ذلك الموضع وفي غير هذا الموضع في حاله من هذا الحال اخبره القادري بما يرى في
 ما قلنا لما رايت ولم اكن واقفا على ما تقول ومثل هذه الحكايات منقول عن كثير من
وعلى انما الذي يكلو انما لا يتاخر في انما لا يكون في بطنهم من نار وهو الحمار
للبنة الفاتح لباي السعالي اوقات البنة بدليل كنت بيتا وادم بين الماء والطين

وهذا

وهذا انما ظهر عليه وعلى الله افضل الصلوة والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا
انما يخرج في بطنهم من نار جهنم فان ظهر ما في ظاهر هذه الآية يدل على وقوع هذه الحال في
 كالآية السابقة وكان الحديث يدل على وقوع الحمار في الحال كما لا يخفى في الحجرة بمعنى الصبر
 وهو مستغرق في حاله في الجحيم الضمير الراجع الى الذين باعتبار كل واحد من هذه الجحيم
 جهنم مفعول بمعنى الحمار وهذا الظاهر لا يخلو عن جهنم وهو لازم فاعل نار جهنم وقوله
علي وعلى الله الصلوة والسلام انما لا يخرج في بطنهم من نار جهنم فان
 الحديث يدل على ان القول بعينه غير سها اذ قد حكم عليه وعلى الله افضل الصلوة والسلام
 بالاحاديث من غير سها وهذا القول **في الله عز وجل من الحكيم والاسرار والقيمتها**
 حقيقة قول لعل والله الصلوة والسلام الدنيا من رتبة الاخرة فانه كان البز هو مادة ثابت
 منه من الشجرة بل هو الذي يظهر به من بعد بساط صورة الشجرة وعصاها واوراقها
 وانما هذا كما هو ذوق أهل التحقيق وقد كان الاعمال سواء كانت اعمال القلب او الجوارح
 ليدخل فيها الاعتقاد في محتمل ان يادها اعمال الجوارح كما هو الظاهر في بعض الاعمال كقضاء
 ذكر الاعمال الاظاهرة والاعمال الخفية وكذا العمل والخلق الظاهر من الاعتقاد غائبا والاعمال
 المكتوبة والادب الصفة للاعمال والاعمال مادة الجنة وانما هو ربما هو في تلك الاعمال
 والاعمال بعينها يظهر في ذلك الموضع الاخر في صورة ما صورة الجنة والنار وصورتهما
 فيهما في الجنة والنار من الدارين والاعمال المذكورة مفصلة في الايات والاحاديث الصحيحة
 المشهورة ثم لا شك في ان الشك والتحقيق في الفصل الذي يخلو هذا الفصل المختون

قد طاب لسانه



۵۹ برگ دارد

159

